

مؤقت

مجلس الأمن



السنة الثامنة والسبعون

الجلسة ٩٢٦٨

الخميس، ٢٣ شباط/فبراير ٢٠٢٣، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيد بورغ	(مالطة)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد نينزيا
	إكوادور	السيد بيريس لوس
	ألبانيا	السيدة جاتشكا
	الإمارات العربية المتحدة	السيدة نسيبة
	البرازيل	السيد بارغا سينترا
	سويسرا	السيدة بيرسفل
	الصين	السيد داي بنغ
	غابون	السيد بيانغ
	غانا	السيد أمبراتوم-ساربونغ
	فرنسا	السيدة جارو-دارنو
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيدة باربرا وودوارد
	موزامبيق	السيد أفونسو
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة توماس -غرينفيلد
	اليابان	السيدة شينو

جدول الأعمال

التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في صون السلام والأمن الدوليين

الاتحاد الأوروبي

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: verbatimrecords@un.org (AB-0601), Chief of the Verbatim Reporting Service. وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>)



وثيقة ميسرة

الرجاء إعادة التدوير



23-05694 (A)



افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٠.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في

صون السلام والأمن الدوليين

الاتحاد الأوروبي

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): وفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو سعادة السيد جوسيب بوريل فونتيليس، الممثل السامي للاتحاد الأوروبي المعني بالشؤون الخارجية والسياسة الأمنية إلى المشاركة في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أعطي الكلمة للسيد بوريل فونتيليس.

السيد بوريل فونتيليس (تكلم بالإنكليزية): هذه هي إحاطتي الثالثة للمجلس بصفتي الممثل السامي للاتحاد الأوروبي، إلا أنها المرة الأولى التي أتمكن فيها من الانضمام إلى أعضاء المجلس شخصيا. وفي كل مرة أشارك فيها، كنت أحذر في إحاطاتي من وجود قصور في تعددية الأطراف. لقد وصفت كيف أدى تصاعد سياسات القوة إلى مزيد من انعدام الثقة، والمزيد من تسجيل النقاط والمزيد من الاعتراض، بما في ذلك هنا في مجلس الأمن - مزيد من الاعتراضات واتفاقات أقل. لقد وصفت أيضا كيف يُدفع الثمن من حيث المشاكل التي لم تحل، والنزاعات التي تتفاقم والناس الذين يُتركون تحت رحمة الأحداث.

وأخشى أن يكون الوضع هذا العام أسوأ وسيزداد سوءا. والأمم المتحدة والنظام المتعدد الأطراف مهددان كما لم يحدث من قبل أبدا. وفي وقت سابق من هذا الشهر، دق الأمين العام جرس الإنذار، وكان محقا في ذلك. وحذر الأمين العام من أن الوقت ينفد أمام العالم لتجنب الانهيار. ودعا الجميع إلى التصرف بشكل حاسم قبل فوات الأوان.

والواقع أننا نواجه حالة طوارئ عالمية. إننا نشهد انتشارا للصراعات، وأزمة المناخ، وهجمات منهجية على الديمقراطية وحقوق

الإنسان، وتفاوتات عالمية أعمق من أي وقت مضى. فالمشاكل تتصاعد، وقدرتنا الجماعية على إيجاد الحلول تتناقص. وإذا كانت المشاكل تتصاعد وتتناقص القدرة على حلها، فإننا بالتأكيد نواجه أزمة أكبر، لا يمكننا تحملها.

واقترح الأمين العام الوارد في "خطةنا المشتركة" (A/75/982) ينطوي على إمكانية تنفيذ الإصلاحات التي يحتاجها العالم في مؤتمر قمة المستقبل. ولكن ذلك لن يحدث إلا إذا استثمرنا جميعا في تنشيط النظام المتعدد الأطراف. ولن يحدث ذلك من تلقاء نفسه، ونحن نجلس في مواقعنا ونتوقع من الآخرين القيام بهذه المهمة، ولن يحدث إذا التزمت البلدان بأجندات قومية ضيقة.

والاتحاد الأوروبي يحاول القيام بدوره. نحن نقوم بدورنا. لقد كنا دائما مؤيدا قويا، نستثمر في الأمم المتحدة، سياسيا وماليا على السواء. واسمحوا لي أن أقول إن الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه هم أكبر مساهم جماعي في ميزانية الأمم المتحدة. وما فتئنا ندعم الركائز الثلاث للأمم المتحدة: السلام والأمن، والتنمية المستدامة، وحقوق الإنسان. يا لها من مجموعة جميلة من الكلمات: السلام والأمن والتنمية المستدامة وحقوق الإنسان.

نحن نعلم أن كل واحد يعتمد على الاثنين الآخرين لتحقيق النجاح. إنها ليست أهدافا منعزلة. فهي مترابطة بشكل غير عادي. إن السلام والأمن شرطان مسبقان للتنمية المستدامة، ولكن بدون التنمية المستدامة، لن ننعم بالسلام والأمن، وبدون كليهما، لن تكون لدينا حقوق الإنسان.

ولهذا السبب نحتاج إلى التصدي لجميع التهديدات الأمنية، الجديدة والقديمة، بنهج شامل. ولكن بالمثل، يجب أن نتصدى لحالة حقوق الإنسان المتردية التي نشهدها في العديد من البلدان. وسنظل ملتزمين بجميع حقوق الإنسان - الفردية والجماعية، والحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية - وخاصة هذا العام. وكما يعلم أعضاء المجلس، يصادف هذا العام الذكرى السنوية الخامسة والسبعين للإعلان العالمي لحقوق الإنسان. وعالمي يعني أن حقوق

الأوروبي في منح أوكرانيا كل الدعم الذي تحتاج إليه للدفاع عن سكانها، وسنقوم بذلك طالما تطلب الأمر القيام به.

فالمساران - دعم أوكرانيا والسعي إلى السلام - يسيران جنباً إلى جنب. والأمر ليس إما هذا أو ذاك، بل كلاهما. إننا نعمل على جميع أعضاء الأمم المتحدة لإظهار دعمهم لتلك المبادئ في أوكرانيا وفي أماكن أخرى. إنها لحظة للبلدان لكي تتخذ موقفاً وأن يُسمع صوتها.

وفي ذات الوقت، سيواصل الاتحاد الأوروبي مساعدة بقية العالم على التعامل مع تداعيات العدوان الروسي. وذلك ما ظللنا نفعله منذ عام الآن، وبنجاح. إن أسعار الغذاء والطاقة أخذت في الانخفاض الآن ويرجع الفضل في ذلك جزئياً إلى "ممرات التضامن"، التي مكنت من تصدير ٥٠ مليون طن من الحبوب من أوكرانيا ومبادرة البحر الأسود لنقل الحبوب الحيوية التي توسطت فيها الأمم المتحدة.

وأود أن أذكر بأن مبادرة البحر الأسود لنقل الحبوب ستجدد في منتصف آذار/مارس. ويجب أن يتم تمديد فترة صلاحيتها. فالذي على المحك هو غذاء ملايين الناس في جميع أنحاء العالم. وقد زدنا إسهاماتنا المالية، بالاشتراك مع الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، للتصدي لتداعيات الحرب. فقدّمنا ١٨ بليون يورو لمعالجة انعدام الأمن الغذائي حتى عام ٢٠٢٤، وسيذهب نصف تلك الموارد إلى أفريقيا والشرق الأوسط. ونعلم أن ذلك لن يكون كافياً، ولكن ربما يمكننا القول أن هناك دعماً قوياً للذين يعانون من موجات الصدمة التي يتسبب فيها امتداد الحرب التي تؤثر على العالم بأسره. إن الحرب وعواقبها هي التي تعرض ملايين الناس للخطر من حيث سبل عيشهم، حيث يواجهون أسعار طاقة ومواد غذائية لا يستطيعون تحملها.

ولنتكلم عن المناخ. إن المناخ سيناريو اختبار لتعددية الأطراف، ولكنه أيضاً مسألة أمنية. لننظر إلى ما وراء الحرب في أوكرانيا. فبالنظر إلى ما وراء الحرب في أوكرانيا، نرى أزمة المناخ كمثال نموذجي على المجال الذي نحتاج فيه إلى عمل متعدد الأطراف فعال. ويؤسفني أن أقول أننا لا ندرك ذلك. إننا بحاجة إليه، ولكننا لا ندركه.

إننا نشهد فيضانات وموجات جفاف وحر غير مسبوقة. ويخلص كل تقرير علمي إلى أن الوقت ينفد وأننا بحاجة إلى عمل مناخي أكثر

الإنسان لا تنتمي إلى أي ثقافة محددة. فهي عالمية. وهي أيضاً لحظة جيدة للتذكير بأن حقوق الإنسان ليست عالمية فحسب، بل هي أيضاً غير قابلة للتجزئة، وأنها تنطبق على الجميع وفي كل مكان.

وعلى نفس المنوال، أعتقد أننا بحاجة إلى تجديد التزامنا بخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ لأننا نرى على وجه التحديد أوجه عدم مساواة عالمية متزايدة. وسيكون مؤتمر قمة أهداف التنمية المستدامة في وقت لاحق من هذا العام لحظة حاسمة لتسريع تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠.

وسيقدم الاتحاد الأوروبي في يوليو/تموز استعراضه الطوعي لأهداف التنمية المستدامة في المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة كدليل على التزامه. وستكون هذه فرصة لمشاركة جهودنا لدعم تحقيق أهداف التنمية المستدامة في الداخل وحول العالم مع العضوية الأوسع للأمم المتحدة ولأن نشير إلى التحديات، كما نراها.

أولاً، كان هناك عام من الحرب ضد أوكرانيا بالإضافة إلى العواقب العالمية. وكما قلت أمس أمام الجمعية العامة (انظر A/ES-11/PV.17)، كانت هذه الحرب وما تزال حالة عدوان واضحة، تشكل انتهاكاً لميثاق الأمم المتحدة. إنها ليست مسألة أوروبية. ولا هي أمر يتعلق بالغرب مقابل روسيا. إنها أمر يتعلق بنوع العالم الذي نريد أن نعيش فيه. وذلك ليس عالماً لا مأمناً لأحد فيه وحيث يتم تطبيع الاستخدام غير القانوني للقوة بطريقة أو بأخرى. ولذلك يجب إنفاذ القانون الدولي في كل مكان لحماية الجميع من سياسات القوة والابتزاز والهجمات العسكرية. وباختصار، نحتاج إلى ضمان فشل العدوان وأن يسود القانون الدولي.

واضح أن الكثير من الناس يسألون عن السلام، ولكن الأسئلة الحقيقية هي: ما نوع السلام الذي نتحدث عنه، وكيف نحققه؟ إننا بحاجة إلى السلام، والشعب الأوكراني يستحق السلام ولكن ليس أي سلام. إننا بحاجة إلى سلام عادل وشامل ودائم، متشياً مع ميثاق الأمم المتحدة.

والخطوة الأولى الواضحة للسلام هي أن يوقف المعتدي هجماته ويسحب قواته من أوكرانيا. وحتى ذلك الحين، سيستمر الاتحاد

الواضحة لسلطات النيجر، إلى زيادة فعاليتها في تلك المنطقة، وهي واحدة من أكثر المناطق تعرضا للخطر في أي مكان في العالم.

أنتقل الآن إلى عملية إيريني التابعة للقوة البحرية للاتحاد الأوروبي، التي تسهم في تنفيذ حظر الأسلحة الذي ترضه الأمم المتحدة. ولئن كانت الأمم المتحدة هي التي أعلنت الحظر، فإنه يتعين تنفيذه، وليس مجرد إعلانه. ويجب على شخص ما التأكد من تنفيذ ذلك بشكل فعال في الميدان. وعملية إيريني هي أصعب طريقة لتقديم الدعم بغية تنفيذ حظر الأسلحة، من خلال عمليات التفتيش في أعالي البحار قبالة سواحل ليبيا للسفن المشتبه في انتهاكها للحظر. وتبقى عملية إيريني الجهة الفاعلة الوحيدة التي تقوم بذلك.

ولنتكلم عن الإرهاب، كيف يؤثر على البلدان الأفريقية، وكيف أن مساعدة البلدان الأفريقية في مكافحة الإرهاب أولوية رئيسية أخرى للاتحاد الأوروبي. لدينا عدة بعثات تقدم الدعم العسكري والمدني للبلدان الأفريقية، وأحدث مثال على ذلك بعثة الاتحاد الأوروبي التدريبية في موزامبيق. وتشمل خمس من بعثاتنا المدنية ولاية لمكافحة الإرهاب. وبينما تحتفل عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام بالذكرى السنوية الخامسة والسبعين لإنشائها، يجب أن نغتتم هذه الفرصة لتعزيز أثر عمليات الأمم المتحدة. ونؤيد دعوة الأمين العام إلى وضع خطة جديدة للسلام. ونحن ملتزمون بمواصلة دعمنا لعمليات دعم السلام التي تقودها أفريقيا وللمناقشات الجارية بشأن استخدام الأنصبة المقررة للأمم المتحدة في العمليات التي يأذن بها مجلس الأمن. وتضطلع المنظمات الإقليمية مثل الاتحاد الأفريقي وجامعة الدول العربية، إلى جانب الاتحاد الأوروبي، بدور رئيسي في منع الأزمات والتصدي لها. وأعتقد أننا في وضع جيد بوصفنا طرفا فاعلا في مجال السلام بفضل مجموعتنا الأوسع من السياسات والأدوات، التي تجمع بين الوساطة والوقاية والدبلوماسية والأمن والتجارة والتعاون الإنمائي والأدوات الإنسانية. وكل ذلك يمكن أن يمكننا من التواصل خلال جميع مراحل النزاع إذا تعذر منع نشوبه.

ونقدم حاليا هذا الدعم في ٢٠ نزاعا في جميع أنحاء العالم. وفي ٢٠ نزاعا في جميع أنحاء العالم، نحن متواجدون، ندعم المدنيين

طموحا. وهذا يعني تسريع التحول المراعي للبيئة، ولكن مرة أخرى، بطريقة عادلة. فيجب أن يكون التحول المراعي للبيئة عادلا، وإلا فلن يحدث، لأن الأقل مسؤولية عن التسبب في المشكلة هم الأكثر تأثرا بها. ولذلك السبب نريد أن نسهم في ذلك الانتقال العادل. إننا أكبر مسهمي العالم في التمويل العام للمناخ في جميع أنحاء العالم، بمقدار ٢٣ بليون يورو سنويا.

وكما قلت، فإن تغير المناخ مسألة أمنية كذلك. وستهيمن العلاقة بين المناخ والأمن بشكل متزايد على جدول الأعمال العالمي. وهذا يعني أيضا أنه سيتعين على مجلس الأمن أن يتحمل مسؤولياته فيما يتعلق بتلك المسألة.

وأود أن أواصل مناقشة السلام والأمن بعد الحرب في أوكرانيا. وهو، للأسف، ليس النزاع الوحيد في العالم. ولأنتقل إلى تفاصيل التعاون بين الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة بشأن السلم والأمن. فالواقع أن جميع عمليات الاتحاد الأوروبي لإدارة الأزمات تعمل مع الأمم المتحدة بوصفها شريكا لها. ونحن نعتز بذلك. إننا نعتز بكوننا شريكا قويا للأمم المتحدة في أي عملية لإدارة الأزمات. وتعود شراكتنا الاستراتيجية بشأن حفظ السلام وإدارة الأزمات إلى عقدين على الأقل.

وقد احتفلنا، قبل بضعة أسابيع، بالذكرى السنوية العشرين لأولى بعثاتنا المدنية، وهي بعثة الشرطة التابعة للاتحاد الأوروبي في البوسنة والهرسك، التي أنشئت قبل ٢٠ عاما. وبعد عشرين عاما، أصبح لدى الاتحاد الأوروبي ٢١ بعثة مدنية أو عسكرية منتشرة في جميع أنحاء العالم، حاشدة أكثر من ٥ ٠٠٠ شخص يعملون من أجل السلام والأمن. وواضح أن البعثات الأخيرة لا تشمل بعثتنا للمساعدة العسكرية دعما لأوكرانيا فحسب، بل تشمل كذلك وجودا في أرمينيا، ومؤخرا بعثة شراكة عسكرية في النيجر.

وأود أن أشدد على أن البعثة في النيجر تبرهن على استعدادنا لمواصلة المشاركة في منطقة الساحل. والاتحاد الأوروبي لم يتخل عن منطقة الساحل. فهو يعمل مع شركائه بالقدر الذي يريدونه. ويهدف نهج الشراكة الصريحة الذي تتبعه البعثة، والذي يستند إلى المطالب

تقديم المساعدة مع الاحترام الكامل للمبادئ والقيم الأساسية، فسنواصل القيام بذلك. وأشكر الأمم المتحدة على مشاركتها الرفيعة المستوى وتنسيقها في الميدان، بما في ذلك مع الاتحاد الأوروبي.

فيما يتعلق بالحالة في منطقة الساحل، أريد أن أتناولها من منظور أمني. واسمحوا لي أن أقول بضع كلمات بالفرنسية، لأنني أعرف مدى أهمية المسألة بالنسبة لفرنسا.

(تكلم بالفرنسية)

في منطقة الساحل، تتدهور الحالة الأمنية في سياق سياسي متزايد التعقيد. ولكن التزامنا لا يزال ثابتا هناك أيضا، لأننا نعلم أننا عندما نتخذ إجراء، فإننا نفعل ذلك بطريقة تلبي الاحتياجات الأمنية والاحتياجات المتعلقة بالحوكمة والشؤون الإنسانية. وقد تكيفنا مع الديناميات المتغيرة بالاستجابة بحذر وعناية عند الضرورة - في مالي وبوركينا فاسو - وبإعادة تعديل استجابتنا الثنائية مع الشركاء الأكثر استعدادا للعمل معنا. وفي هذا الصدد، سبق أن ذكرت النيجر، وأود أن أضيف موريتانيا.

(تكلم بالإنكليزية)

فيما يتعلق بغرب البلقان، رحبت في البوسنة والهرسك بالقرار الذي اتخذ بالإجماع بتمديد الولاية التنفيذية لعملية الاتحاد الأوروبي العسكرية في البوسنة والهرسك (عملية ألتيا التابعة لقوة الاتحاد الأوروبي) لسنة إضافية. وأنا ممتن لذلك القرار، لأنه يكفل أن تتمكن عملية ألتيا من مواصلة دعم السلطات في الحفاظ على بيئة آمنة ومأمونة لجميع المواطنين، وأعرف مدى تقدير شعب البوسنة والهرسك لهذه المهمة. ويوفر مركز المرشح لعضوية الاتحاد الأوروبي إشارة واضحة إلى أن مستقبل البلاد في الاتحاد الأوروبي. وقد اجتمعت مع القيادة السياسية في الأسبوع الماضي وتناولت الحاجة إلى تنفيذ الإصلاحات الضرورية بغية إحراز تقدم أسرع على ذلك الطريق، الذي هو أفضل سبيل لضمان السلام والاستقرار والديمقراطية والحرية والتقدم للبوسنة والهرسك.

ونحاول تحسين الحالة. وسنعزز قدراتنا لتحقيق تلك الغاية. وبالتالي فإن الأمر لا يتعلق بأوكرانيا فحسب. فنحن نولي اهتماما لكل ما يثير الاهتمام في العالم ونحافظ على مشاركتنا العالمية، لأننا نعلم أنه رغم عودة الحرب إلى أوروبا، فإنها لم تتوقف في مكان آخر. وأود أن أشدد على أن الاتحاد الأوروبي سيواصل مساعيه على نحو كامل في جميع الأزمات في جميع أنحاء العالم، ماليا وسياسيا.

وأود الآن أن أكرس الجزء الأخير من إحاطتي لمعالجة بعض الحالات المحددة والالتزامات الإقليمية. أريد أن أبدأ بالزلازل المدمرة في سورية وتركيا، والتي أسفرت عن أكثر من ٤٠ ٠٠٠ ضحية وتدمير مئات الآلاف من المنازل. إننا نقدم المساعدة لكلا البلدين، بالتعاون الوثيق مع الأمم المتحدة. وقد أرسلنا على الفور فرقا طبية، وسننظم مؤتمرا للمانحين الشهر المقبل لتمويل إعادة الإعمار. في الوقت نفسه، أرسلنا بالفعل أشخاصا لمكافحة حرائق الغابات الهائلة في تشيلي. ونحن نحاول ضمان وصول المساعدات إلى المحتاجين في كل مكان في شمال سورية، سواء كانوا في المناطق الخاضعة لسيطرة النظام أم لا، لأن البشر يستحقون المساعدة بغض النظر عما إذا كان النظام يسيطر على الأراضي أم لا. وفي أعقاب الزلزال، قررنا إدخال إعفاء لأسباب إنسانية إضافية، وإن كان محدودا زمنيا، لنظام الجزاءات لدينا من أجل ضمان وصول المساعدات الإنسانية إلى السكان السوريين المحتاجين في أسرع وقت ممكن.

وينبغي ألا ننسى أفغانستان. فقبل عامين، سقطت كابول، لكن أفغانستان لم تسقط. وقد انتقلت التطورات هناك من سيء إلى أسوأ بسبب أعمال طالبان وتقاوعسها. إن الفصل الجنساني المنهجي في الحياة العامة الذي يفرضه النظام الأفغاني على النساء والفتيات الأفغانيات، اللواتي يشكلن نصف السكان، أمر غير مقبول على الإطلاق. ولذلك لا يمكننا مواصلة العمل كالمعتاد. ولكن في الوقت نفسه، لا يمكننا معاقبة النساء الأفغانيات مرتين بوقف المساعدة حيث لا يزال من الممكن إيصالها. فهل يمكننا أولا أن نشاهد طالبان وهي تعاقبهن، وبعد ذلك نعاقبهن مرة أخرى بقطع المساعدات؟ لا. وإذا أمكن

القول إن مالطة تؤيد بقوة تعزيز التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي. وما فتئ ذلك التعاون يؤتي ثماره لعدد من السنوات، ونؤمن إيماناً راسخاً بأنه سيستمر في تحقيق نتائج ملموسة في عام ٢٠٢٣ والسنوات القادمة.

والمبادئ المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة وقيم الاتحاد الأوروبي متسقة تماماً، ونعتقد أن هذا التكامل يجعل المنظمين شريكتين طبيعيتين. والتجربة الأوروبية، التي ولدت من رماد الحرب العالمية الثانية، مثال على الكيفية التي تجلب بها تعددية الأطراف والتكامل الإقليمي السلام والاستقرار والرخاء والنمو. ويجب أن تستمر علاقة الاتحاد الأوروبي الاستراتيجية مع الأمم المتحدة في تعزيز احترام الميثاق والقانون الدولي، بما في ذلك حقوق الإنسان وسيادة القانون والتسوية السلمية للنزاعات. وسيساعدنا التعاون القوي والنشط بين الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة على الإسهام بفعالية أكبر في السلام والأمن وفي التصدي للتحديات العالمية التي تتطلب نهجاً عالمياً.

وتحقيقاً لتلك الغاية، ترحب مالطة بالإسهام القيم للأمين العام في تقديم رؤية شاملة تحدد الخطوات اللازمة لتجديد نهجنا المتعدد الأطراف. ومالطة، إلى جانب الاتحاد الأوروبي، ملتزمة التزاماً كاملاً بدعم العمليات الموازية التي بدأناها من خلال تقرير خطتنا المشتركة (A/75/982) والإسهام الفعال فيها. ونعتقد حقاً أن المشاركة المتعددة الأطراف والبناءة في هذه المبادرات تتطوي على إمكانية إحداث التغييرات اللازمة لكفالة أن تتمكن الأمم المتحدة من مواصلة التصدي بفعالية لأكثر المسائل العالمية إلحاحاً.

إننا نعيش في أوقات عصيبة. وما فتئ الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه يؤكدون على ضرورة العمل معاً من أجل تحقيق هدف مشترك - وهو التمسك بالميثاق والنظام القائم على القواعد. لقد واجهنا واقع ترابطنا مرات عديدة، ومع ذلك ما زلنا غير قادرين على العمل معاً للتصدي للتحديات العالمية، بما في ذلك المناخ. وما زلنا لا ندرك أن الفشل الانفرادي اليوم سيتحول إلى تداعيات جماعية على الكثيرين في السنوات المقبلة. وفي ذلك الصدد، تقع على عاتقنا مسؤولية كفالة

وأعمل على الحوار بين بلغراد وبريشينا الذي ييسره الاتحاد الأوروبي بصفتي منسقا له، بمساعدة الأمم المتحدة. وفيما يتعلق بتطبيع العلاقات، نحن في منعطف حاسم، وآمل أن أتمكن في الأسابيع القليلة المقبلة من إعلان نتائج إيجابية. وقد قدم الاتحاد الأوروبي اقتراحاً إلى الطرفين من شأنه أن يضع عملية التطبيع على مسار متين وتطلي. وسأستضيف يوم الاثنين اجتماعاً رفيع المستوى مع قيادتي بلغراد وبريشينا، رئيس صربيا ورئيس وزراء كوسوفو، لمعرفة ما إذا كانت المشاركة جادة ومتينة وتقدم طريقاً واضحاً لتطبيع العلاقات بين البلدين.

هناك العديد من البلدان والأزمات التي يمكنني ذكرها، ولكن اسمحو لي أن أكتفي بهذا القدر. لقد تكلمت لفترة طويلة جداً. بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي، أشكر المجلس على إتاحة هذه الفرصة لي لأشرح للعالم أنه بعد حرب أوكرانيا، ما زلنا ملتزمين تجاه العديد من الأزمات. ونحن وكثير من الناس في جميع أنحاء العالم نبذل قصارى جهدنا لتحسين حالة السلام والأمن. وأتطلع إلى تعليقات السفراء هنا اليوم، وأشكر الجميع على تعاونهم المستمر.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيد بوريل فونتيليس على إحاطته.

سأدلي الآن ببيان بصفتي وزير الشؤون الخارجية والأوروبية والتجارة في مالطة.

أود أن أبدأ بالترحيب بالسيد بوريل، الممثل السامي للاتحاد المعني بالشؤون الخارجية والسياسة الأمنية، في مجلس الأمن اليوم، وأن أشكره على إحاطته.

ومالطة، بوصفها مؤيداً ملتزماً لتعددية الأطراف، تعلق قيمة كبيرة على تعزيز التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية. وهي جزء لا يتجزأ من النظام المتعدد الأطراف ويمكنها أن تسهم إسهاماً كبيراً من خلال معرفتها الفريدة بمنطقتها وظروفها الخاصة. وبوصفنا عضواً فخوراً في الاتحاد الأوروبي، من نافلة

الشخصية والمنظمة في الجلسات المتعلقة بهذا الموضوع على الأهمية التي تعلق على هذا التعاون، الذي لا غنى عنه للسلم والأمن الدوليين والتنمية الاجتماعية والاقتصادية العالمية. وفي مواجهة التحديات المستمرة في أوروبا وحول العالم، نحتاج إلى زيادة تعزيز ذلك التعاون في خدمة جدول أعمال مشترك يكون تعزيز تعددية الأطراف في صميمه. وللمنظمين دور حاسم جدا تؤديه بشأن طائفة واسعة من المسائل، مثل صون السلام والأمن، وتلبية الاحتياجات الإنسانية والإنمائية العالمية، وتعزيز وكفالة الاحترام الكامل لحقوق الإنسان والتخفيف من آثار تغير المناخ، فضلا عن احترام القانون الدولي وتعزيز المساءلة عن الانتهاكات الجسيمة لذلك القانون.

لقد جلب العدوان العسكري الروسي غير المبرر وبدون استغزاز ضد أوكرانيا الحرب إلى أوروبا على نطاق لم نشهده منذ عام ١٩٤٥. إن الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه، بمساعدتهم أوكرانيا في الدفاع عن نفسها، أنما يظهرون بشكل ملموس ما يعنيه التضامن. إنهم يساعدون دولة ذات سيادة على مقاومة وحشية غزو هدفه الوحيد هو محو بلد من الخريطة وإخضاع شعبه لتلبية رغبة إمبراطورية. انضمت ألبانيا إلى مجموعة واسعة من الاستجابات السياسية من الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه للعدوان، بهدف الحد من قدرة روسيا على تمويل الحرب من ناحية ومساعدة اقتصاد أوكرانيا وأدائها الوظيفي من ناحية أخرى. إننا ندعم كل شكل من أشكال التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي فيما يتعلق بالمساءلة عن الجرائم المرتكبة في الحرب. ولا يمكن بناء سلام شامل ودائم وعادل على الإفلات من العقاب، وينبغي محاسبة الفاعلين على جرائمهم.

إن التهديدات والتحديات الجديدة التي تواجه البنية الأمنية الأوروبية تحتاج إلى أوروبا أقوى وأكثر توحيدا. ولا بد من الإسراع بعملية توسيع الاتحاد الأوروبي القائمة على الجدارة في غرب البلقان وجعل التقارب التدريجي أكثر مرونة وإبداعا. وكلما كانت تلك المنطقة أكثر ازدهارا وكلما تقاربت مع أوروبا، غدت القارة أكثر أمنا. من وجهة نظر أوسع، تحتاج سياسة الجوار الأوروبية إلى تحسين.

أن تتمكن المنظمات الإقليمية والدولية، حيثما أمكن، من العمل معا لتوفير ذلك التقارب والتعاون اللذين تمس الحاجة إليهما. إن التأزر والتعاون الإقليميين أمران لا غنى عنهما للأداء السليم لعالمنا المترابط والمعولم. ويمكننا، من خلال التعاون النشط، التأكد من دعم الصالح العام وصونه وتحقيقه.

وقد ساعد النهج الشامل القائم بين الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي إزاء إدارة الأزمات والوساطة وعمليات السلام، بما في ذلك الدعم المقدم في مختلف المناطق، عدة بلدان على السير على الطريق الصعب من النزاع إلى السلام. ونرحب أيضا بالتعاون الثلاثي المثمر بين الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي والاتحاد الأفريقي في التصدي للتحديات الأمنية. فعلى سبيل المثال، مكنت مساهمة الاتحاد الأوروبي في بعثة الاتحاد الأفريقي الانتقالية في الصومال من اضطلاع البعثة بولايتها بفعالية. ونؤكد من جديد دعمنا للجهود المواضيعية المشتركة التي يمكن أن تساعدنا على التصدي بشكل أفضل لتحديات اليوم من خلال تنفيذ المبادئ الإنسانية، والخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن والخطة المتعلقة بالأطفال في النزاعات المسلحة، فضلا عن الحصول على التعليم الجيد وأطر تغير المناخ.

ختاما، لا يزال التزام مالطة بالسلام والحوار وتعددية الأطراف أقوى من أي وقت مضى. ونعتقد أن تعزيز التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي لا يمكن إلا أن يعزز قدرتنا على منع نشوب النزاعات وحلها والنهوض بالأهداف والغايات الأوسع نطاقا للميثاق.

أستأنف الآن مهامتي بصفتي رئيس المجلس.

وأعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الراغبين في الإدلاء ببيانات.

أعطي الكلمة لوزيرة شؤون أوروبا والشؤون الخارجية في ألبانيا.

السيدة جاتشكا (ألبانيا) (تكلمت بالإنكليزية): اسمحو لي أن

أبدأ بشكر الممثل السامي بورييل فونتيليس على منظوره المتعمق بشأن التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي. وتشهد مشاركته

أثارت أو تريد الحرب في جوارها، مما يعرضها هي نفسها والقارة بأكملها للخطر، سخيفة ومنافية للعقل وعبثية. إن أوروبا وأولئك الذين يناحزون إليها يريدون السلام ويعملون من أجل السلام ويخططون لإحلال السلام. وما من شيء سيغير تلك الحقيقة الثابتة. لقد بدأت روسيا الحرب. وبإمكان روسيا أن تهيبها، وسوف تفعل ذلك.

السيد أمبراتوم - ساربنوغ (غانا) (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيد

جوسيب بوريل فونتيليس، الممثل السامي للاتحاد الأوروبي المعني بالشؤون الخارجية والسياسة الأمنية، على إحاطته وعلى النقاط البارزة التي قدمها بشأن الشواغل الأمنية للاتحاد الأوروبي، فضلا عن النهج الاستراتيجية والسياساتية التي يتبناها الاتحاد الأوروبي ردا على التهديدات القائمة وغيرها من التهديدات الناشئة.

لطالما كان التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي عاملا هاما ومعززا لتطلعاتنا المشتركة إلى تحقيق السلام والأمن العالميين. وتؤكد الشراكة، التي يوطرها الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة، على قدرة الهيئات الإقليمية على صون السلام والأمن الدوليين. ونظرا لأن قارة أوروبا تواجه أسوأ الأزمات الأمنية والجيوسياسية في الآونة الأخيرة، فمن المهم تعزيز قنوات التعاون للمساعدة في التغلب على التحديات السائدة.

منذ آخر مرة نظر فيها مجلس الأمن في هذا البند من جدول الأعمال قبل ثمانية أشهر (انظر S/PV.9065)، تدهورت الحالة الأمنية في أوروبا وفي جميع أنحاء العالم بسرعة، وثمة بوادر تصعيد محتمل في العديد من حالات النزاع. وقد أثار العدوان الذي شنه الاتحاد الروسي على أوكرانيا على مدى عام أزمات جديدة وأدى إلى تفاقم أزمات أخرى كثيرة. وبصرف النظر عن العبء الإنساني الذي تتحمله البلدان المجاورة حيث لجأ ملايين الأوكرانيين هربا من الحرب، فإن أزمات الطاقة وتكاليف المعيشة المرتفعة تهدد الاستقرار الاجتماعي والسياسي في أجزاء كثيرة من أوروبا. ومن شأن التدابير التي يجري تنفيذها لحماية الاقتصاد الأوروبي من ارتفاع أسعار الغاز وتعطل إمدادات الطاقة في المنطقة أن تساعد في تخفيف عبء الحرب.

وينبغي للاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة أن يزيدا من تعاونهما في حل النزاعات الإقليمية، بما يتجاوز دعم الحوار والوساطة. ونشيد بالتعاون بين الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة في أفريقيا. وقد أوجدت مبادرات الشراكة الاستراتيجية للاتحاد الأوروبي مع الأمم المتحدة في أفريقيا، مثل مرفق مكافحة التهديدات الإرهابية العالمية المشترك بين الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة والمنندى العالمي لمكافحة الإرهاب، أوجه تآزر مهمة بين المنظمتين.

وأختتم بياني بملاحظة محددة وهي إن بلدي ليس عضوا بعد في الاتحاد الأوروبي.

إنه مجرد مرشح يشارك في مفاوضات للانضمام إلى الاتحاد في المستقبل. ونريد أن نفعل ذلك لأنه مكان ننتمي إليه من مختلف الوجوه - فنحن نتفق طواعية مع سياساته ونلتزم بقيمه وننشيطها ونريد أن نكون جزءا من الأمن والازدهار الذي بناه ووسع نطاقه.

فالالاتحاد الأوروبي اليوم هو إلى حد بعيد أروع مشروع في تاريخ البشرية على الإطلاق. وكل من لديه أي معرفة بالتاريخ يعرف التراث الأوروبي المأساوي الذي شكلته النزاعات والحروب والتغيرات الإقليمية بجميع أنواعها والمعاناة الهائلة التي لا تتوقف. وقد أثبت الاتحاد الأوروبي، الذي وُلد من رحم تلك المعاناة، بشكل مقنع ولا يمكن دحضه أن الوقاية هي الاستثمار الأكفأ - نعم، الوقاية، التي هي أضعف نقطة في التعاون الدولي. وإذا كنا نبحث عن أي تجسيد ملموس أو معنى حقيقي لكلمة "وقاية"، فهي أوروبا الموحدة. فقد جعلت الرؤية الطويلة الأجل والتصميم الواضح والقيادة القوية المتحاربين السابقين يتكاتفون والأعداء السابقين يتفقون ويبنون، بحرية وعلى أساس قواعد، مستقبلهم بصورة تعاونية وبما يحقق المنافع المشتركة، ليس على حساب البعض، ولكن لصالح الجميع.

إن هذا هو ما يمكن أن يقدمه الاتحاد الأوروبي للأمم المتحدة والعالم: طريقة لبناء المستقبل على أساس حقوق الأفراد الذين يعملون معا في جهود جماعية من خلال سيادة القانون لجني ثمار الديمقراطية. وهذا هو السبب الذي يجعل أي ادعاءات من أي نوع بأن أوروبا قد

وفي البوسنة والهرسك، تشكل الجهود المشتركة للأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي من خلال تجديد مجلس الأمن لولاية العملية العسكرية التابعة للاتحاد الأوروبي في البلد إسهاما هاما في الحفاظ على بيئة آمنة ومأمونة. وفي حين أن التقدم نحو الاندماج في الاتحاد الأوروبي بطيء، فإنه لا يزال يكتسي أهمية باعتباره نهجا استراتيجيا لضمان السلام الدائم في البلد وداخل منطقة أوراسيا.

ولا يزال دعم الاتحاد الأوروبي لتعزيز منظومة السلم والأمن الأفريقية يشكل إسهاما حاسما في صون السلام والأمن على المدى الطويل في القارة وكذلك على الصعيد العالمي.

ونرحب بالبعثات الجارية لبناء القدرات والمساعدة التقنية التي تساعد في تكييف الاستجابات مع المشهد الأمني المتغير في أفريقيا. وفي هذا الصدد، ندعو إلى تعزيز الدعم المقدم لمبادرات السلام والأمن التي تقودها المنطقة من خلال توفير تمويل كاف ومستدام ويمكن التنبؤ به، بما في ذلك استخدام الأنصبة المقررة للأمم المتحدة. ففي الصومال، على سبيل المثال، لا يزال دعم الاتحاد الأوروبي المستمر لبعثة الاتحاد الأفريقي الانتقالية في الصومال والتتبع الفعال للخطة الانتقالية للصومال أمرا حاسما، رغم ما نلاحظه من نقص في تمويل البعثة.

ونقر بمساهمة الاتحاد الأوروبي في تلبية الاحتياجات الإنسانية الناشئة في مناطق النزاع الأخرى، لا سيما في أفغانستان وميانمار وسورية واليمن. كما نرحب بعمليات التعبئة التي يقوم بها الاتحاد الأوروبي لمساعدة المجتمعات المحلية المتضررة من الزلازل الأخيرة التي ضربت أجزاء من سورية وتركيا في وقت سابق من هذا الشهر.

في الختام، أود أن أغتنم فرصة جلسة اليوم لأكرر التأكيد على أهمية المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية للأمن الجماعي خارج مجالها الإقليمي. وبينما تدور الحرب في أوكرانيا في قارة أوروبا، فإن المأزق الذي خلقته في مجلس الأمن يعقد الجهود التي نبذلها في أفريقيا لدرء الإرهابيين والمتطرفين العنيفين والوصول إلى أفريقيا التي نصبو إليها. كما لا يغيب عن بال الناس في جميع أنحاء العالم أن تداعيات الحرب

ونشجع الدعم المستمر من الاتحاد الأوروبي في معالجة الجوانب الإنسانية للحرب.

لقد اتخذ الاتحاد الأوروبي، منذ بداية الحرب، موقفا قويا ومبدئيا ضد الأعمال العدوانية من جانب الاتحاد الروسي ضد أوكرانيا وأيد جهود أوكرانيا للدفاع عن سيادتها وسلامتها الإقليمية. بيد أن الحرب تثير تساؤلات خطيرة في أوروبا فيما يتعلق بآليات الأمن الجماعي والطريقة التي يمكن تعزيزها بها لصالح الجميع.

ونشجع توثيق التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي من أجل التهذئة الفورية للتوترات ووقف الأعمال القتالية. ونشجع الاتحاد الأوروبي باعتباره قوة إقليمية وجهة فاعلة رئيسية في مجال الأمن الجماعي لأوروبا على تعزيز إيجاد حل سلمي وشامل للنزاع في أوكرانيا من خلال الحوار. ونشدد على أنه لا بد من أن يكون إرساء السلام في أوكرانيا قائما على أساس القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة.

وبينما تحتل الحرب في أوكرانيا مركز الصدارة في الشؤون الدولية، فمن الضروري عدم إغفال الأوضاع المشتعلة الأخرى. ونود في هذا الصدد أن نسلط الضوء على ما يلي: أولا، إن تجنب تجدد الحرب بين أرمينيا وأذربيجان أمر بالغ الأهمية لتجنب إراقة الدماء والدمار الذي رافق حرب ناغورنو - كاراباخ في عام ٢٠٢٠ والاشتباكات الحدودية المتقطعة بين البلدين. ونعتبر إنشاء بعثة مدنية للاتحاد الأوروبي في أرمينيا إسهاما هاما في تحقيق الاستقرار وبناء الثقة بين الجانبين ونرحب بالتزام الاتحاد الأوروبي بدعم وقف التصعيد وتسريع الإجراءات الرئيسية، بما في ذلك ترسيم الحدود وجهود التطبيع.

وفيما يتعلق بمشكلة قبرص، لا نزال نشعر بالقلق إزاء الجمود السياسي الحالي. ونحث الاتحاد الأوروبي على مواصلة دعمه للتوصل إلى تسوية شاملة للنزاع على أساس قرارات مجلس الأمن. ويجب أن توجه جهودنا المتضافرة، في الوقت الحاضر، نحو بناء الثقة لفتح قنوات للتعاون بين الطائفتين القبرصيتين وتمهيد الطريق للحوار السياسي الذي تمس الحاجة إليه.

في عالم يتسم بالتفكك المتزايد، فإن تركيز الاتحاد الأوروبي على الترابط، وإقامة شراكات تجارية عالمية قوية، والتحول الرقمي، ووضع المعايير لتعزيز التقدم العلمي والتكنولوجي له صدى عميق في دولة الإمارات العربية المتحدة. ولكننا ندرك أن الاتحاد الأوروبي أكثر من ذلك بكثير. إن الاتحاد الأوروبي جهة فاعلة جيوسياسية رئيسية نشيد بالتزامه بالاضطلاع بدور بناء بشأن العديد من المسائل المدرجة في جدول أعمال مجلس الأمن. ومع استمرار الحرب في أوكرانيا، يجب علينا مضاعفة الجهود لوضع حد عادل لتلك الحرب، ويجب علينا أيضا أن نضمن عدم تجاهل الأزمات الأخرى، ونرحب بالتزام الاتحاد الأوروبي في ذلك الصدد. ويجب أن يتجلى ذلك بشكل واضح في العمل المتضافر - ليس بالأقوال فحسب، بل أيضا بالأفعال - بالعمل مع الشركاء في المناطق الأخرى أيضا. وفي منطقتنا، يجب أيضا تحقيق السلام والاستقرار لليبيا واليمن وسورية وفلسطين وإسرائيل، ناهيك عن تسعة نزاعات مندلعة في القارة الأفريقية.

ومع أخذ ذلك في الاعتبار، أود أن أتطرق إلى ثلاثة مجالات محددة ذات اهتمام مشترك.

أولا، يظل التصدي للمخاطر الأمنية أمرا أساسيا لتحقيق الاستقرار والازدهار. في خريف هذا العام، اعترفت رئيسة المفوضية الأوروبية أورسولا فون دير لاين في المنامة بأن الاتحاد الأوروبي استغرق وقتا طويلا لفهم تأثير بعض المخاطر الأمنية خارج منطقة الشرق الأوسط. كما قالت إن، "العالم يحتاج إلى هيكل أمني أقوى ضد انتشار الفوضى". ولا يسعنا إلا أن نتفق معها على ذلك. فكرة أن الفوضى، بعد أن اكتسبت موطئ قدم في مكان ما، لن يكون لها تأثير مضاعف في مكان آخر هي سراب. ففي النهاية، سينتج عنها تأثير بالتأكيد. إن المخاطر الناشئة التي تهدد استقرارنا الجماعي، مثل انعدام الأمن الغذائي، والتحريض المتطرف الذي تمكنه التكنولوجيا، والتلويح باستخدام الأسلحة النووية، كلها تتطلب تعاونا دوليا.

ويتطلب ذلك أيضا التصدي للنزاعات التي طال أمدها والتي لا تزال تؤثر سلبا على حياة الملايين من المدنيين. في مرحلة غير

في أوروبا لا تزال تسم العلاقات بين الدول ونقوض قدرتنا كأمم متحدة على التصدي لأزمات التنمية المستدامة المتعددة التي نواجهها وتلبية تطلعات شعوبنا في كل مكان.

وقد أظهر الاتحاد الأوروبي التزاما راسخا وقيادة في تعميق التعاون على جميع المستويات من أجل تحقيق الأهداف العالمية، بما في ذلك السلام والأمن الدوليان.

ونشجع الاتحاد الأوروبي على السعي إلى بذل المزيد من الجهد ونحث الأمم المتحدة على النظر في سبل ترسيخ تعاون الاتحاد الأوروبي ونحن نعمل على استعادة وحدة هدف الأمم المتحدة وفعاليتها.

السيدة نسبية (الإمارات العربية المتحدة) (تكلمت بالإنكليزية):
أود بداية أن أشكركم، معالي الوزير بورغ، على ترؤسكم هذه الجلسة المهمة. وأود أيضا أن أشكر الممثل السامي بورييل فونتيليس على الانضمام إلينا اليوم.

منذ ما يقرب من ٢٥ عاما، نشر مئات الجنود الإماراتيين في كوسوفو لدعم جهود تحقيق الاستقرار هناك. وكملت تلك المبادرة دور الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي والشركاء الدوليين الآخرين في كفالة التعافي بعد انتهاء النزاع في البلقان. ويوضح ذلك النشر أمرا أود أن أشدد عليه اليوم: أن الإمارات العربية المتحدة قد لا تكون جارة مباشرة للاتحاد الأوروبي، ولكن بيننا العديد من الحيران المشتركين وتحدياتنا المشتركة يجب التصدي لها بشكل جماعي. ولا يمكن أن تكون هذه الفكرة أكثر أهمية اليوم.

تستند العلاقة بين الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة إلى التزام مشترك بتعددية الأطراف وسيادة القانون ودعم الفئات الأضعف. وأود اليوم أن أتناول بعض التحديات العالمية حيثما وجد التعاون وحيث يمكن تعميق جوانبه. وتشمل تلك رفع مستوى الطموحات في مجال المناخ، ومكافحة التطرف، وتمكين النساء والفتيات، ومعالجة مخاطر الانتشار النووي، وتعزيز الحلول السلمية والشاملة للأزمات في جميع أنحاء العالم.

الأكثر عرضة لتغير المناخ، وكذلك لصون السلم والأمن الدوليين. وبصفتها الرئيس القادم للدورة الثامنة والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، تلتزم الإمارات العربية المتحدة بالحفاظ على الهدف المناخي المتمثل حصر ارتفاع درجة الحرارة عند ١,٥ درجة مئوية. إن تغير المناخ يشكل أزمة وجودية، ولا يمكننا ببساطة التخلي عن هدف ١,٥ درجة مئوية وإلقائه في مزبلة التاريخ. في الوقت نفسه، ندرك أيضًا أهمية تأمين التمويل للتكيف مع المناخ من أجل بلدان الجنوب، لا سيما مع تزايد وتيرة الظواهر الجوية القاسية وقدرتها على إحداث الدمار.

لقد أسست البلدان التي خاضت حربا رهيبة المشروع الأوروبي. تكاثفت في طموح متفان لإنشاء سوق مشتركة للفحم والصلب. وبعد مرور ٧٠ عامًا، أصبح اتحادا يسهم بفعالية في العديد من المجالات الحاسمة الأهمية بالنسبة للسلم والأمن الدوليين. ومن منظور الخليج اليوم، بل والعالم العربي، تظل تلك الرحلة من بناء الثقة إلى التكامل السياسي وخطة مشتركة مثالاً ملهماً. ونأمل أن نتمكن جميعاً من الوصول إلى ذلك الإلهام مرة أخرى اليوم سعياً إلى إحلال سلام جديد.

السيدة باربرا وودورد (المملكة المتحدة) (تكلمت بالإنكليزية):
أشكركم، السيد الرئيس، على دعوتنا اليوم لإجراء هذه المناقشة المهمة، وأشارك الآخرين في توجيه الشكر إلى الممثل السامي على إحاطته. إنه لأمر طيب أن نتمكن من رؤيته شخصياً.

وكما سمعنا اليوم، كان هذا العام بالفعل مليئاً بالتحديات التي تهدد النظام المتعدد الأطراف. شهد غزو روسيا الشامل لأوكرانيا عودة الحرب مرة أخرى إلى أوروبا. وقد زادت الآثار غير المباشرة من صعوبة التصدي للتحديات العالمية الأكثر إلحاحاً، وأدت إلى تفاقم انعدام الأمن الغذائي وإطالة أمد الضرر الناجم عن جائحة مرض فيروس كورونا.

وفي هذا السياق الذي يعج بالتحديات، نرحب بالدور الإيجابي الذي يؤديه الاتحاد الأوروبي والمنظمات الإقليمية الأخرى في دعم

مسبوقه من عمليات التشريد، من سورية إلى الساحل، يجب أن يكون هناك تغيير في نموذج الطريقة التي ندعم بها جهود حل النزاع والتعامل مع تدفقات الفارين من عدم الاستقرار. ويجب أن يمثل تعزيز السلام المستدام والفرص الاقتصادية في بلدان المنشأ عنصراً رئيسياً في معالجة تلك المسألة، إلى جانب الرحمة المستمرة بمن هم في أمس الحاجة إليها.

ثانياً، إن دعم المحتاجين أو المعرضين للخطر أولوية مشتركة ولا بد من النظر إليه على هذا النحو. وتلتزم الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي والإمارات العربية المتحدة بشكل جماعي التزاماً قوياً بدعم المتضررين من الحروب والكوارث الطبيعية. وذلك يستلزم كفالة حصول المدنيين من أفغانستان إلى اليمن إلى سورية على مساعدات حيوية منقذة للحياة على أساس الاحتياجات وليس على أساس السياسة. والاتحاد الأوروبي أحد أكبر المانحين للمنظمة، حيث يقدم الدعم المالي والسياسي الحاسم الأهمية في الجهود الإنسانية المبذولة على خطوط المواجهة. وتستضيف دولة الإمارات العربية المتحدة أكبر مركز للعمل الإنساني في العالم في المدينة العالمية للخدمات الإنسانية، من حيث ترسل المساعدات الثنائية والدولية المعدة في الموقع مسبقاً، بما في ذلك من الاتحاد الأوروبي. وفي الآونة الأخيرة، تم إرسال ما يقرب من ٩٠ طائرة محملة بالمعونة الطارئة من الإمارات العربية المتحدة في إطار الاستجابة للزلازل المدمرة التي ضربت تركيا وسورية.

كما تفخر دولة الإمارات العربية المتحدة بالعمل مع الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي لدعم النساء والفتيات. فبدون تمكين المرأة، لن يستمر الأمن والاستقرار. وبينما نشهد انتكاسة في أعمال حقوق النساء والفتيات في كل منطقة تقريباً حول العالم، فإن تعزيز المشاركة الكاملة والمتساوية والمجدية للمرأة في جميع مناحي الحياة العامة أمر أساسي.

ثالثاً، إن رفع مستوى الطموحات في مجال المناخ مهمة ملحة. يجب أن تتزامن جهود التخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معها، والاتحاد الأوروبي شريك أساسي لتحقيق هذا الهدف. وذلك العمل ضروري لضمان التنمية المستدامة، لا سيما بالنسبة للبلدان النامية

العمل مع الاتحاد الأوروبي بشأن الاستعدادات لمؤتمر إنعاش أوكرانيا لعام ٢٠٢٣، الذي ستستضيفه المملكة المتحدة وأوكرانيا في لندن في حزيران/يونيه.

وفي أوقات الأزمات هذه، يجسد دور الاتحاد الأوروبي في التصدي للتحديات العالمية ومساعدة الأمم المتحدة في عملها الحاجة إلى تعددية أطراف مسؤولة. ونحن بحاجة إلى دور فعال للمنظمات الإقليمية في التصدي للمشاكل التي نواجهها والتمسك بمبادئ ميثاق الأمم المتحدة.

السيدة بيرسيفيل (سويسرا) (تكلمت بالفرنسية): أشكركم، سيدي الرئيس، على تنظيم هذه المناقشة الحسنة التوقيت بشأن التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي. كما أشكر السيد جوسيب بوريل فونتيليس، الممثل السامي للاتحاد الأوروبي المعني بالشؤون الخارجية والسياسة الأمنية ونائب رئيس المفوضية الأوروبية، على إحاطته.

يشدد الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة على أهمية عمل المنظمات الإقليمية في صون السلام والأمن. فهي بفضل خبرته، تضطلع بدور رئيسي في منع نشوب النزاعات وبناء السلام. ولهذا السبب نرحب بالتعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية مثل الاتحاد الأفريقي، ورابطة أمم جنوب شرق آسيا، وجامعة الدول العربية، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، وبطبيعة الحال الاتحاد الأوروبي، جارنا المباشر. إن شعار الاتحاد الأوروبي، "متحدون في ظل التنوع"، يتماشى مع القيم الأساسية للأمم المتحدة. ويدعونا الميثاق في ديباجته إلى "أن نأخذ أنفسنا بالتسامح [...] وأن نضم قوتنا كي نحفظ بالسلام والأمن الدولي". ويجسد نفس الشعار هوية سويسرا، وهي بلد به أربع لغات وطنية. كما نتشاطر مع الاتحاد الأوروبي رؤية نظام دولي قائم على القانون الدولي وتعددية الأطراف الفعالة.

وتأتي مناقشة اليوم في وقت تتعرض فيه تعددية الأطراف للضغط. ولذلك من المهم جدا أن نتذكر القيم التي توحدنا. إن النداء الذي وجهه الممثل السامي إلى الجمعية العامة من أجل سلام عادل ودائم في أوكرانيا يجسد التزام الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء

تعددية الأطراف ودعم مجلس الأمن بشأن السلم والأمن الدوليين. وأود أن أسلط الضوء على ثلاثة مجالات على وجه الخصوص.

أولا، نقدر الجهود التي يبذلها الاتحاد الأوروبي للتصدي للتحديات العالمية. والمملكة المتحدة فخورة بعملنا جنبا إلى جنب مع الاتحاد الأوروبي لإقامة شراكات التحول في مجال الطاقة، ساعدت الاقتصادات الناشئة المعتمدة على الفحم على تحقيق تحول عادل في مجال الطاقة من خلال الاستفادة من النموذج الذي ابتكر في الدورة السادسة والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ. وكما سمعنا من فورنا من ممثلة الإمارات العربية المتحدة، فإننا نتطلع إلى مواصلة هذا العمل خلال الدورة الثامنة والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ. كما نرحب بدعم الاتحاد الأوروبي الكبير لصندوق التعليم لا يمكن أن ينتظر التابع للمنظمة. وتقدر المملكة المتحدة، بوصفها أحد مؤسسي الصندوق، دعم التعليم العالي الجودة في حالات الطوارئ.

ثانيا، نرحب بمساهمة الاتحاد الأوروبي المهمة في عمل المنظمة. ويشمل ذلك التعاون مع عمليات الأمم المتحدة للسلام وبناء السلام، على سبيل المثال في مالي والصومال، والجهود الرامية إلى تعزيز الاستقرار الإقليمي. ونتوقع أن تضطلع بعثة الشراكة العسكرية التابعة للاتحاد الأوروبي في النيجر بدور حيوي في دعم الاستقرار في منطقة الساحل، كما قال الممثل السامي.

وفي أوروبا، نؤيد بقوة دور الاتحاد الأوروبي في دعم السلام والأمن في غرب البلقان، بما في ذلك من خلال الحوار بين صربيا وكوسوفو الذي ييسره الاتحاد الأوروبي والدور المهم المستمر لعملية الاتحاد الأوروبي العسكرية في البوسنة والهرسك.

وأخيرا، نرحب المملكة المتحدة بدعم الاتحاد الأوروبي لأوكرانيا. لقد قدم الاتحاد الأوروبي مساعدات إنسانية حيوية وساعد في معالجة انعدام الأمن الغذائي العالمي من خلال دعم مبادرة البحر الأسود لنقل الحبوب. وبينما نرسم خارطة إعادة إعمار أوكرانيا، نتطلع إلى

الأفريقي ليست سوى أمثلة قليلة عليها. وندرج في ذلك مكافحة تغير المناخ، الذي يؤدي إلى تفاقم انعدام الأمن الغذائي، وبالتالي يمكن أن تكون له تداعيات على السلام والأمن الدوليين.

وتتشاطر سويسرا مع الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة قناعات راسخة. ونعتقد أن النزاعات يمكن، بل يجب، أن تُحل سلمياً، وأن الحوار والاحترام هما أفضل وسيلة لتحقيق ذلك، وأن التنوع محرك للسلام والازدهار. وسنواصل التعاون الوثيق مع الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة، في مجلس الأمن وخارجه، وكذلك في تنفيذ "خطتنا المشتركة" (A/75/982). ومعا يمكننا إقامة شراكات عالمية لتنفيذ شعارنا المشترك، "متحدون في التنوع".

السيدة شينو (اليابان) (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أرحب شخصياً بمعالي الممثل السامي بوريل فونتيليس في مجلس الأمن وأن أشكره على إحاطته المفصلة والثاقبة. كما نشكركم، سيدي الرئيس، على استضافة هذه الجلسة الهامة في وقت مناسب وفي وقت نحتاج فيه إلى التعاون والتضامن.

تؤدي المنظمات الإقليمية دوراً تكملياً لا غنى عنه في تمكين مجلس الأمن من الوفاء بمسؤوليته الرئيسية عن صون السلام والأمن. والتعاون مع المنظمات الإقليمية جزء لا يتجزأ من ميثاق الأمم المتحدة، وكلما توسعت وتعمقت ولاياتها، كلما أصبحت أكثر أهمية كشركاء. وفي ذلك السياق، تقدر اليابان التعاون القوي بين الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة في إطار الفصل الثامن من الميثاق.

ونحن نقدر أن الاتحاد الأوروبي قد أظهر باستمرار قيادته والتزامه، وحشد اهتماماً ودعماً دوليين حيويين بشأن القضايا الراهنة على نطاق عالمي. وعلى سبيل المثال، فإن مبادرة البوابة العالمية للاتحاد الأوروبي مهمة لإنشاء روابط مستدامة وجديرة بالثقة لمواجهة التحديات العالمية الأكثر إلحاحاً. وقد رحبنا بالإعلان عن حزمة استثمارات ضخمة في مؤتمر قمة الاتحاد الأوروبي والاتحاد الأفريقي، وقمة الاتحاد الأوروبي ورابطة أمم جنوب شرق آسيا في العام الماضي.

فيه بالميثاق واحترام مبادئه. وتشاطر سويسرا ذلك الالتزام وتشدد على أن احترام تلك المبادئ يصب في مصلحة أوروبا والعالم بأسره. إن الالتزام بالسلام والتنمية المستدامة وحقوق الإنسان يوجه الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي والسياسة الخارجية السويسرية. وتتعاكس تلك الأرضية المشتركة في التعاون الوثيق في مختلف السياقات وفي مختلف جداول الأعمال المواضيعية. وعلى سبيل التوضيح، أود أن أسلط الضوء على ثلاث نقاط.

أولاً، نرحب بالجهود المشتركة التي يبذلها الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة لتعزيز السلام ومنع نشوب النزاعات المسلحة في جميع أنحاء العالم. ونرحب بالأهمية التي تولي للاحترام القانون الدولي في تلك الجهود، كما هو الحال على سبيل المثال في المشروع الثلاثي للاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة بشأن إطار الامتثال لقانون حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني لعمليات حفظ السلام. وفي غرب البلقان، يضطلع الاتحاد الأوروبي بدور رئيسي في تنفيذ ولايات مجلس الأمن. وينطبق ذلك بصفة خاصة على قوة الاتحاد الأوروبي في البوسنة والهرسك، وهي عملية أثياً، التي تسهم فيها سويسرا. وبطريقة شاملة، فإن الاتحاد الأوروبي شريك هام في تعزيز الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن في سياقات مختلفة على جدول أعمال مجلس الأمن.

ثانياً، على غرار الاتحاد الأوروبي، نولي اهتماماً خاصاً لحماية المدنيين واحترام القانون الدولي الإنساني، بما في ذلك من خلال العمل من أجل حماية الأطفال وغيرهم من غير المحاربين في النزاعات المسلحة، مثل الجرحى والمرضى، سواء في أوكرانيا أو سورية أو في أي مكان آخر. ونحن ندعم العدالة لجميع الضحايا ونلتزم بمكافحة الإفلات من العقاب، لأننا نعلم أنه لا يمكن أن يكون هناك سلام دائم بدون مساءلة.

ثالثاً، نحن متحدون أيضاً في الاعتقاد بضرورة التصدي للمخاطر الأمنية بمعنى أوسع. فانهدام الأمن الغذائي والنزاع يؤديان إلى حلقة مفرغة تؤثر على أجزاء كثيرة من العالم، واليمن وأفغانستان والقرن

الأطراف، أن يأخذ زمام المبادرة في ممارسة تعددية الأطراف الحقيقية وأن يلتزم بمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة وأن يحافظ على النظام المتعدد الأطراف وفي صميمه الأمم المتحدة. ويحدونا الأمل في أن يلتزم الاتحاد الأوروبي بمبادئ المساواة في السيادة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول وأن يحترم النظام الاجتماعي ومسار التنمية اللذين يختارهما كل بلد بشكل مستقل وأن يتعاون بنشاط مع جميع الأطراف في إطار الأمم المتحدة.

وتتوقع الصين من الاتحاد الأوروبي أن يعمل من أجل تحقيق هدف إيجاد بيئة أمنية دولية مستقرة. إذ لا يمكن لأي بلد أن يتصدى بمفرده للتحديات الأمنية الدولية المتزايدة التعقيد أو أن يتصل من الشواغل الأمنية المترابطة للجميع. ويحدونا الأمل في أن يولي الاتحاد الأوروبي، في إدارة علاقاته الخارجية، اهتماما واحتراما متساويين للشواغل الأمنية المشروعة لجميع البلدان. وينبغي أن يستمر في بذل جهود لحل المنازعات والنزاعات بالوسائل السلمية مع تعزيز إدارة الأمن العالمي بطريقة منسقة.

وتتوقع الصين من الاتحاد الأوروبي العمل من أجل تيسير تحقيق أهداف التنمية المستدامة، خاصة في البلدان النامية التي تواجه حاليا صعوبات وتحديات بسبب أزمات الطاقة والغذاء والمناخ والديون، من بين أمور أخرى. وتتوقع من الاتحاد الأوروبي أن يستفيد من مزاياه وموارده لتوفير دعم مالي وتقني محدد الأهداف للبلدان النامية بغية تلبية احتياجاتها. ونرحب بزيادة التأزر بين الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة، مما يكمل بشكل إيجابي عمل المنظمة لمساعدة ودعم البلدان النامية في تحقيق خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وأهداف التنمية المستدامة.

تشكل الأزمة الأوكرانية تحديا هائلا للأمن في أوروبا. ويتطلب حل الأزمة بشكل صحيح استكشاف الكيفية التي يمكن بها بناء هيكل أممي متوازن وفعال ومستدام في أوروبا على أساس مبدأ عدم قابلية الأمن للتجزئة. وندعو مرة أخرى روسيا وأوكرانيا إلى وقف إطلاق النار واستئناف مفاوضات السلام في أقرب وقت ممكن. وفي غضون ذلك،

واليابان على استعداد تام للعمل مع الاتحاد الأوروبي لتعزيز الاتصال الدولي، فضلا عن التعاون الأخضر والرقمي. كما تعمق تعاوننا الأمني. وأجرى الاتحاد الأوروبي واليابان أكثر من ٢٥ تدريباً مشتركاً لمكافحة القرصنة في خليج عدن. واليابان والاتحاد الأوروبي شريكان استراتيجيان عالميان في دعم الركائز الثلاث للأمم المتحدة، كما ذكر الممثل السامي - السلام والأمن، والتنمية المستدامة، وحقوق الإنسان - لأننا نتشاطر القيم الأساسية للديمقراطية والحرية. ونعرب عن تقديرنا العميق لمشاركة الاتحاد الأوروبي وأعضائه النشطة في المناقشة المفتوحة في مجلس الأمن الشهر الماضي بشأن سيادة القانون (انظر S/PV.9241) التي عقدتها اليابان بصفتها رئيسة المجلس.

وفي خضم حالة مضطربة، يؤدي الاتحاد الأوروبي دوراً لا غنى عنه للمجتمع الدولي من خلال دعمه الراسخ والقوي لأوكرانيا وشركاء إقليميين آخرين. لقد عملنا معاً بلا كلل وسنواصل القيام بذلك من أجل السلام والأمن الدوليين بشأن مختلف المسائل، وكذلك بشأن أوكرانيا، مؤكداً من جديد الدور الذي لا غنى عنه للاتحاد الأوروبي كشريك قوي للأمم المتحدة.

السيد داي بنغ (الصين) (تكلم بالصينية): أرحب بكم، معالي وزير خارجية مالطة، وأنتم تترأسون جلسة اليوم. وأرحب أيضاً بحضور السيد بوبريل فونتيليس، الممثل السامي للاتحاد الأوروبي المعني بالشؤون الخارجية والسياسة الأمنية، وأشكره على إحاطته.

إن تعزيز التعاون مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية أحد الأحكام الواضحة لميثاق الأمم المتحدة وتجسيد مهم لتعددية الأطراف. وتدعم الصين الأمم المتحدة في تعاونها مع الاتحاد الأوروبي وفقاً لمقاصد الميثاق ومبادئه. ويسرنا أن نرى الاستقلالية الاستراتيجية المعززة للاتحاد الأوروبي ودوره الأكثر أهمية في الشؤون الدولية وتزايد إسهامه في صون السلام والأمن الدوليين.

وتتوقع الصين من الاتحاد الأوروبي أن يعطي الأولوية لممارسة تعددية الأطراف الحقيقية. وفي عالم اليوم، حيث يتشابك التحول والنزاع، ينبغي للاتحاد الأوروبي، بوصفه مدافعاً نشطاً عن تعددية

الأمن الجماعي التابعة للاتحاد الأفريقي وتقديم دعم مالي أكثر استدامة ويمكن التنبؤ به للاتحاد الأفريقي والبلدان الأفريقية لعملياتها المستقلة لحفظ السلام ومكافحة الإرهاب في منطقة الساحل والصومال. ويجب على الاتحاد الأوروبي أيضا مساعدة البلدان الأفريقية في التعافي بعد الجائحة وتعزيز قدرة أفريقيا على مواجهة المخاطر والتحديات المختلفة. تعلق الصين دائما أهمية كبيرة على تطوير العلاقات مع الاتحاد الأوروبي وتدعم عملية التكامل الأوروبي ويسرها أن ترى الاستقلالية المستمرة والوحدة والاستقرار والازدهار في أوروبا. وتقف الصين على أهبّة الاستعداد للعمل مع الاتحاد الأوروبي لمواصلة تعزيز الحوار وتبادل الآراء والتسامح والتعلم المتبادل وتعميق التعاون مع الأمم المتحدة والمنظمات المتعددة الأطراف الأخرى، ولدعم وممارسة تعددية الأطراف الحقيقية وتقديم إسهامات جديدة بشكل مشترك في السلام والاستقرار والرخاء على الصعيد العالمي.

السيد نيبينزيا (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): كانت المناسبة السابقة التي ناقش فيها مجلس الأمن مسألة التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي في حزيران/يونيه ٢٠٢٢، عندما ذكرنا أنه بفضل جهود بروكسل، تدهورت العلاقات بين الاتحاد الأوروبي وروسيا إلى الحضيض (انظر S/PV.9065). وكما اتضح، هناك في الواقع هوة تحت ذلك الحضيض، حيث لا تستمر علاقاتنا الغرق فيها فحسب - وهي علاقات لم تعد موجودة أساسا - بل أوروبا الموحدة نفسها تغرق أيضا.

وعندما يكتب المؤرخون عن عامي ٢٠٢٢ و ٢٠٢٣، من المحتمل أن تكون الكلمات الأكثر استخداما في الفصل المخصص للاتحاد الأوروبي هي "الانحطاط" و "العجز" و "قصر النظر" و "كراهية روسيا". ويعود الكثير من الفضل في ذلك الصدد ليس إلى جهود فرادى القادة الأوروبيين فحسب، بل أيضا إلى البيروقراطيين الأوروبيين، بمن فيهم السيد بورييل فونتيليس، الذي قدم لنا اليوم إحاطة. فبفضل السيد بورييل فونتيليس، تعلمنا الكثير عن أوروبا والجوهر الحقيقي للدبلوماسية الأوروبية خلال العام الماضي. لقد تعلمنا، على

يجب على الاتحاد الأوروبي ومنظمة حلف شمال الأطلسي والأمم المتحدة التعاون وإجراء حوار مع روسيا لتحقيق الأمن المشترك في القارة الأوروبية.

وستقف الصين دائما إلى جانب السلام والحوار. وسنصدر قريبا ورقة موقف بشأن تسوية سياسية للأزمة الأوكرانية ونظل على استعداد لمواصلة أداء دور نشط وبناء في حل الأزمة الأوكرانية وتحقيق السلام في وقت مبكر.

وبعد مرور عام على اندلاع الأزمة الأوكرانية، تواصل جميع الأطراف متابعة الحالة الإنسانية في أوكرانيا عن كثب. ونعرب عن تقديرنا للجهود التي تبذلها فرادى البلدان، بما فيها الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، للتخفيف من حدة الحالة الإنسانية في أوكرانيا، لا سيما من خلال تقديم المساعدة للفئات المحرومة، مثل اللاجئين والمشردين. ويحدونا الأمل في أن يتمسك الاتحاد الأوروبي بتلك الروح الإنسانية وأن يواصل تقديم المساعدة لأقصى حد ممكن إلى جميع السكان المتضررين بغية تخفيف الأثر السلبي للنزاع والشتاء القاسي على حياة الناس ومنع حدوث أزمة إنسانية واسعة النطاق.

استمرت الحالة في كوسوفو في التصاعد في الأشهر الأخيرة وتهدد بزعزعة استقرار البلقان. ويحدونا الأمل في أن يحترم الاتحاد الأوروبي، في سياق تيسير الحوار بين صربيا وسلطات كوسوفو، الإطار الذي أنشأه القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩) وأن يتجنب فرض حلوله الخاصة. وينبغي للاتحاد الأوروبي أن يحث السلطة في كوسوفو على احترام الاتفاقات السابقة والتعجيل بإنشاء رابطة البلديات الصربية وتجنب أي إجراءات انفرادية قد تؤدي إلى تصعيد الحالة.

بغض النظر عن الكيفية التي تتطور بها الحالة الدولية، ينبغي للمجتمع الدولي أن يعطي الأولوية دائما لمساعدة أفريقيا في تحقيق السلام والتنمية. وعندما ألقى السيد بورييل فونتيليس كلمة أمام المجلس في حزيران/يونيه، أعرب عن أمله في أن يطبق الاتحاد الأوروبي مبدأ الحلول الأفريقية للمشاكل الأفريقية (انظر S/PV.9065)، الذي تقدره الصين. ويحدونا الأمل في أن يواصل الاتحاد الأوروبي دعم إنشاء آلية

وفي الواقع، لماذا يحتاج إليها الاتحاد الأوروبي في حين أنه قد شجع من خلال برنامج "الشراكة الشرقية" الخاص به على منطق مختلف تماما منذ عام ٢٠٠٩ - والذي يصر باستمرار على قطع العلاقات مع روسيا، ويجعلهم يختارون - إما روسيا أو الاتحاد الأوروبي؟ وكان هذا المنطق واضحا تماما في اتفاق الارتباط بين الاتحاد الأوروبي وأوكرانيا، والذي أحدث انقلاب "ميدان" في عام ٢٠١٤.

وقد تسبب ذلك في الأزمة الأوكرانية الحادة. ونحن اليوم نشهد المرحلة النهائية.

اليوم، نفهم تماما أن جميع الروايات عن حسن الجوار والشراكة والفضاءات المشتركة كانت مجرد ستار من الدخان لتدبير مواجهة مع روسيا، ينفذها جيراننا المشتركون. وكان الأكثر طوعية بينهم جورجيا وأوكرانيا، وقد تم اختيارهما كبيدقين في المواجهة الجيوسياسية مع بلدا. وبينما كانت تبليسي ذكية بما يكفي للتوقف ومحاولة تقليل الضرر لأدنى حد في الوقت المناسب، إلا أن حكومة كييف التي يقودها انقلاب "ميدان" والمختربة بالنزعة القومية الأوكرانية المنبعثة من جديد وبأفكار النازيين الجدد كانت ببساطة قد فقدت عقلها بسبب ذلك الدور الدليل الجديد لها.

ونتيجة لذلك، بات العالم اليوم على شفا نزاع انتحاري، والذي يدفعه الاتحاد الأوروبي، ومعه بقية الغرب، بخطوات كبيرة وسريعة من خلال زيادة شحنات الأسلحة إلى نظام كييف وبأن يصبح أكثر توطئا. بالمناسبة وبالمصادفة، وفي مثل هذه الحالات، نحن نتكلم عن الاتحاد الأوروبي بوصفه أوروبا واحدة، أقرب جيراننا الطبيعيين، ولكن هذا بالطبع لم يعد صحيحا. فمن منظور عسكري وسياسي، يفقد الاتحاد الأوروبي، أمام أعيننا، مكانته القانونية ويصبح ملحقا ضعيفا لكتلة عسكرية أخرى، والمعروف لدينا منذ زمن طويل أهدافها ونواياها الحقيقية وأسيادها الحقيقيون.

إن الإعلان المشترك للتعاون بين الاتحاد الأوروبي ومنظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو)، الموقع في ١٠ شباط/فبراير، يؤكد

سبيل المثال، أن أوروبا هي حديقة مزهرة تحيط بها غابة. وتعلمنا أنه بالنسبة للدبلوماسيين الأوروبيين، فإن النضال من أجل السلام يُختزل إلى تدفق متزايد لإمدادات الأسلحة إلى منطقة النزاع، على الرغم من أن هذه الأعمال، من حيث المبدأ، محظورة صراحة بموجب تشريعات الاتحاد الأوروبي. وعلاوة على ذلك، وبغية تبديد أي شكوك بشأن طابع الاتحاد الأوروبي المحب للسلام، يدفع "مرفق السلام الأوروبي" ثمن بعض تلك الإمدادات. وتعلمنا أيضا أن حرية التعبير في الاتحاد الأوروبي هي بمثابة حظر على وجهات النظر البديلة.

وبالإضافة إلى ذلك، بينما كنا بالطبع على دراية بكراهية روسيا الكامنة في أعماق أوروبا، لم يكن لدينا بصراحة أي فكرة عن عمقها وحجمها، وهي لا تقتصر على رغبة مهووسة في هزيمة روسيا على أيدي الأوكرانيين في ساحة المعركة. إن الأمر أعمق بكثير - فبالصالح أكثر الكارمين لروسيا بدائية وبؤسا من بين البولنديين ودول البلطيق، نشهد أحداثا تُعقد في العواصم والمؤسسات الأوروبية بشأن أفضل السبل لتقطيع أوصال بلدا وتدميره. وعلى خلفية التدابير الرامية إلى إلغاء روسيا وثقافتها وإنجازاتها الفنية والرياضية، نحصل على صورة واضحة وضوح الشمس عن جيراننا الأوروبيين تجعلنا نرغب في إغلاق الباب أمامهم تماما، بل وإغلاق هذا الباب بالقفل حتى نتوقف هذه الظلامية والكرهية لروسيا.

لقد وُصفت روسيا بأنها التهديد الرئيسي، بل والوحيد أساسا للأمن الأوروبي. وأصبح من المحرمات إلى حد ما مناقشة إمكانية بناء نظام أمني مشترك مع روسيا - والآن لا يُسمح بمناقشة أي شيء سوى الأمن الجماعي ضد روسيا. والرد على أي سؤال ذي صلة في بروكسل هو أن روسيا يجب ألا تلوم إلا نفسها.

ومع ذلك، فإن هذه التأكيدات تحطمت بسبب حقيقة بسيطة، وهي أن روسيا عشية الأزمة الأوكرانية هي التي كانت تقترح باستمرار أن يوقع الغرب على اتفاق بشأن الضمانات الأمنية المتبادلة، في حين كانت تقدم اقتراحات بشأن الأمن الشامل وغير القابل للتجزئة في الفضاء الأوروبي الأطلسي. وجميعها قد تم رفضها بغطرسة.

وقوتها الاقتصادية كانا قائمين بشكل أساسي على موارد الطاقة الروسية الرخيصة. وبمجرد أن غابت تلك الموارد أصبحت أوروبا عملاقا اقتصاديا عاجز عن الوقوف على قدميه، وتم سحب الصناعات المستهلكة للطاقة بكثافة عبر المحيط لإسعاد الأخ الأكبر.

تقول ألسنة الشر إن هذا هو بالتحديد ما أرادته واشنطن منذ بداية النزاع - أي تدمير منافسها الأوروبي. دعونا لا ننحدر إلى نظريات المؤامرة، ولكن هناك شيء واحد واضح - لم يكن هناك في تاريخ أوروبا مثل هذا العجز في المجال الاقتصادي ومثل هذا الخنوع للولايات المتحدة. وقد ذهب الأمر إلى حد أن قبلت بروكسل ضمينا قيام أقرب حليف لها بتخريب خط أنابيب الغاز، والذي دفع ثمنه مستثمرون أوروبيون من بين آخرين. وتحاول بروكسل الآن إخفاء جميع الحقائق المزعجة حتى لا تثير استياء واشنطن. ما هو الدور المستقل للاتحاد الأوروبي وأوروبا، برمتها، الذي يمكن أن نتحدث عنه في ظل هذه الظروف؟ على أي حال، هناك شيء واحد مؤكد - بعد هذه الأخطاء السياسية والاقتصادية الفادحة، فإن فرص أوروبا في أن تصبح أحد أقطاب العالم الناشئ متعدد الأقطاب باتت منعقدة تقريبا.

قد يقول البعض إننا يجب أن ننتظر. ولكن أوروبا هي قبل كل شيء اتحاد قيم - قيم الحرية والمساواة والأخوة والديمقراطية وحقوق الإنسان التي يُضرب بها المثل. وكان ذلك دائما مصدر جاذبيتها. وللأسف، فقد فشل الاتحاد الأوروبي أيضا في ذلك المجال. بعد أن قبل الاتحاد الأوروبي ذات مرة بلدان البلطيق بموقفها القائم على كراهية روسيا والفصل العنصري تجاه سكانها الناطقين بالروسية، وبدلا من علاجها من هذا المرض أصيب به الاتحاد الأوروبي.

كما فقدت بروكسل منذ فترة طويلة أي قدر من الحس السليم فيما يتعلق بحرية الإعلام، فقد هوت بها إلى رقابة صارمة وحظر للمعارضة. وفي السنوات الأخيرة تفاقم ذلك بفعل التقدم السريع في غض النظر عن النازية الجديدة، والذي تجلى عمليا ليس فقط في تجاهل المظاهر النازية في أوكرانيا ولكن أيضا في التصويت ضد القرار السنوي الذي يدين تمجيد النازية. في النهاية، ماذا تبقى من

أساساً من جديد خضوع الاتحاد الأوروبي الكامل للهدف الذي حددته كتلة شمال الأطلسي. إن أحكام الوثيقة المتعلقة بالطبيعة الثانوية أو، بلغة واضعي استراتيجيات حلف الناتو، الطبيعة التكميلية تجاه سياسة الدفاع لتحالف الأوروبيين هي أحكام تبطل فعليا أي مطالب للاتحاد الأوروبي بأن يكون مستقلا في ذلك المجال. وبالنسبة للاتحاد الأوروبي، فإن هذا "المستوى الجديد من الشراكة" يعني الدعم الكامل لنهج المواجهة التي يتبعها حلف الناتو وجره إلى لعب دور داعم في الطموحات الجيوسياسية لهيمنة عالمية.

والإعلان المشترك هو محاولة أخرى لتثبيت فلسفة التفوق الغربي. إنه يزعم بشكل صريح أن حلف الناتو والاتحاد الأوروبي سوف يستخدمان جميع الوسائل السياسية والاقتصادية والعسكرية لفائدة مواطنيهما البالغ عددهم بليون نسمة. إنهما أساساً ينظران إلى بقية العالم بوصفه بيئة معادية، والتي يجب إعادة تشكيلها، باستخدام تلك الأدوات نفسها - وبإيجاز، تلك الأدغال الموبوءة بالأعشاب الضارة، كما يرانا السيد بورييل. قد يعترض البعض ويقول إن الاتحاد الأوروبي أنشئ في البداية ككتلة اقتصادية، وليست سياسية، وكانت قوة وجاذبية الاتحاد الأوروبي بطبيعته اقتصاديتين. ربما كان ذلك صحيحا قبل عام واحد.

ولكن الوضع قد تغير بشكل أساسي منذ ذلك الحين. ففي السنة التي انقضت - السنة التي قُطعت فيها العلاقات بالكامل مع بلدا - بلغ معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي لأوروبا "الموحدة" قرابة الصفر، في حين أن معدلات التضخم القياسية لا تقل عن ١٠ في المائة. وترحب أوروبا بحقيقة أنه قد تم فصلها عن خط أنابيب الغاز الروسي.

ومع سعادة الاتحاد الأوروبي بالتخلص من إبرة الغاز الروسية أصبح الاتحاد الآن مدمنا على المخدرات القوية - الغاز الطبيعي المسال الأمريكي باهظ الثمن. وللحفاظ على دوران عجلات اقتصاد الاتحاد الأوروبي في مجال الطاقة وحده، تم إنفاق ٧١٠ بليون يورو في عام ٢٠٢٢. وبعبارة أخرى، تعيش اقتصادات سوق أوروبا الليبرالية الآن على الإعانات والمنح الحكومية. ورغم ذلك فإن ازدهار أوروبا

يجب أن يقبل أعضاء المجلس أن واشنطن تقف وراء بروكسل. فمقابل كل دولار تستثمره، وكل منظمة غير حكومية أو صندوق سياسي تشكله، سيتعين عليهم عندئذ أن يدفعوا ثمن الاستقلال والسيادة، أو أن يواجهوا حتى تدخلا مباشرا في الشؤون الداخلية. ومن الأهمية بمكان أن نتذكر انتهاك الغرب لاستقلال أوكرانيا والمصير الذي لا تحسد عليه تلك الدولة، التي تحولت إلى بيدق أعمى ومرغم في لعبة شخص آخر. وأرجو من الأعضاء أن يفكروا في الشرق الأوسط المحترق حتى يومنا هذا وفي يوغوسلافيا التي يتم تمزيقها، وألا يكرروا هذه الأخطاء.

السيد أفونسو (موزامبيق) (تكلم بالإنكليزية): تشيد موزامبيق بمالطة لعقدها هذه الإحاطة الهامة. ونشكر الممثل السامي للاتحاد الأوروبي المعني بالشؤون الخارجية والسياسة الأمنية على إحاطته المهمة والثاقبة.

إن مجلس الأمن مكلف بالمسؤولية الرئيسية عن صون السلام والأمن على الصعد العالمية والإقليمية والمحلية. ونسترشد بالمواد من ٥٢ إلى ٥٤ من ميثاق الأمم المتحدة، أو ببساطة بالفصل الثامن منه، فيما يتعلق بالتعاون الإقليمي المتصل بتحقيق السلام والأمن.

ويجب النظر إلى الحوار بين الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي من ذلك المنظور. فهو منبر مهم يضيف قيمة إلى جهودنا المتضافرة في تعزيز السلام والأمن على الصعيد الدولي.

وترحب موزامبيق، بوصفها عضوا في كل من الاتحاد الأفريقي والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، بتعاونها مع الاتحاد الأوروبي، لا سيما فيما يتعلق بدعم البرامج التي تقودها أفريقيا في مجال منع نشوب النزاعات وحلها.

وفي ذلك الصدد، نشير إلى أن الاتحاد الأوروبي شريك مساهم في جهود الاتحاد الأفريقي لمنع نشوب النزاعات منذ عام ٢٠٠٤ من خلال مرفقه للسلام في أفريقيا، وهو صندوق يُدار بالشراكة مع مفوضية الاتحاد الأفريقي. وقد أتاح ذلك تمويل عمليات دعم السلام التي تقودها أفريقيا وبناء قدرات مؤسسات الاتحاد الأفريقي ومبادرات منع نشوب النزاعات التي يقودها الاتحاد الأفريقي.

تلك القيم الأوروبية؟ ما هي الإنجازات؟ كل ما فعلوه هو تحويل المرأة إلى رجل والرجل إلى شخص خارج التصنيف الثنائي لنوع الجنس، إلى شيء ما لا هو ذكر ولا أنثى وشيء غير محدد بالمرّة، ويجعلون من الأسر التقليدية شيئا مزريا. إننا على علم بتلك الفتوحات العلمية المزعومة ولا ننوي أن ننافس على تلك الجبهة. نطلب منهم الابتعاد عنا بقيمهم الجديدة هذه.

لقد كانت الوثيقة الأخيرة والوحيدة لمجلس الأمن في السنوات الأخيرة بشأن التعاون مع الاتحاد الأوروبي هي البيان الرئاسي المؤرخ ١٤ شباط/فبراير ٢٠١٤ (S/PRST/2014/4). وفي ذلك الوقت رحب أعضاء مجلس الأمن، ونحن معهم حيث كنا في شكل مختلف تماما من العلاقات مع الاتحاد الأوروبي، بمساعدة الاتحاد الأوروبي في تحقيق الاستقرار في غرب البلقان ومالي وجمهورية أفريقيا الوسطى وأفغانستان وسورية. والآن، بعد تسع سنوات، يبدو نص تلك الوثيقة وكأنه نكتة قاسية من شخص ما. ففي نهاية المطاف، لم يجلب التدخل الغربي لتلك المناطق ومناطق أخرى عديدة سوى عدم الاستقرار والمشاكل الاقتصادية والمعاناة. ولا جدوى من أن نخص الاتحاد الأوروبي من بين كومة الهياكل الأخرى التي استولت عليها الولايات المتحدة بالكامل.

بمصادفة غريبة ومبهمة تقريبا، فصل تاريخ ذلك البيان أوروبا القديمة عن أوروبا الجديدة بطرق عديدة. فبعد أسبوع واحد فقط من اعتماد تلك الوثيقة، شارك ممثلو الاتحاد الأوروبي بشكل مباشر في الانقلاب المسلح المناهض للدستور في كييف، مما أدى، وبتحريض من الأمريكيين، إلى مواجهة صعبة مع روسيا. لقد كان ذلك القرار المشؤوم نقطة البداية لتدهور الاتحاد الأوروبي، والخط من قيمته ليصبح أداة مطيعة للأمريكيين.

وبالنظر إلى عداة الاتحاد الأوروبي الصارخ في شكله الحالي تجاه روسيا وأهميته المستقلة المتضائلة، فإننا مضطرون إلى التشكيك في جميع المشاريع التي يشارك فيها الاتحاد الأوروبي وعلى منصة الأمم المتحدة. وأود أن أحث جميع الدول النامية على التفكير بجدية في هذه الإعادة للتقييم.

الصغيرة والأسلحة الخفيفة والجريمة المنظمة، من بين أمور أخرى. وهو برنامج يحظى بدعمنا الكامل. وفي منطقة الجنوب الأفريقي، تقدر موزامبيق الدعم المقدم من الاتحاد الأوروبي في إطار تنفيذ الخطة الاستراتيجية الإرشادية لهيئة التعاون في مجالات السياسة والدفاع والأمن التابعة للجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، فضلا عن إسهام الاتحاد الأوروبي القيم في تعزيز منظومة السلم والأمن التابعة للجماعة.

ومنطقة الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي في تقارب تام مع الاتحاد الأوروبي، لا سيما بشأن برامج من قبيل برنامج دعم السلام والأمن في منطقة الجماعة، الذي يهدف إلى تعزيز قدرات هيئة التعاون في مجالات السياسة والدفاع والأمن التابعة للجماعة. ونود أن نرى مزيدا من ذلك الدعم.

وفيما يتعلق بمكافحة الإرهاب، نشعر بالتفاؤل أيضا إزاء دعم الاتحاد الأوروبي لمبادرات الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي لتشغيل مركزها الإقليمي لمكافحة الإرهاب، الذي أطلق في تنزانيا في شباط/فبراير ٢٠٢٢. ومن المتوقع أن يضطلع المركز بدور محوري في منع التشدد والتطرف العنيف وتمويل الإرهاب في المنطقة.

وننتي عاليا على ما بذله الاتحاد الأوروبي من جهود لدعم نشر بعثة تدريب في مجال مكافحة الإرهاب للتصدي للتحديات الأمنية المستمرة في كابو ديلغادو، وهي مقاطعة في بلدنا، موزامبيق.

وهنا مرة أخرى، نود أن نرى البرنامج وقد ازداد تعزيزا ورسوخا. ونعتقد أن هذه الشراكات تزيد من تعزيز قدراتنا بشأن المسائل المتعلقة بإدارة الأزمات، ومنع نشوب النزاعات، ومكافحة الإرهاب، وبناء السلام، وانعدام الأمن البحري، وعمليات السلام، من بين التحديات الأمنية الراهنة الأخرى. ولهذا السبب نرحب بتعاوننا مع الاتحاد الأوروبي.

السيد بيانغ (غابون) (تكلم بالفرنسية): أشيد بمالطة على مبادراتها بعقد هذه المناقشة الهامة، التي تبرز الدور الرائد الذي تؤديه المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في وضع وتنفيذ برامج الأمم المتحدة، وفقا

والواقع أن السلام والأمن والحوكمة ركيزة مواضيعية طويلة الأمد للمشاركة بين الاتحاد الأوروبي وأفريقيا. وقد ترسخت تلك الشراكة التي نقدرها بإبرام اتفاقية لومي الرابعة لعام ١٩٨٩. ونرى أن هذا التعاون بين الاتحاد الأوروبي والاتحاد الأفريقي يشكل أحد أكثر العناصر فعالية في العلاقة الأوسع نطاقا بين الاتحاد الأوروبي وأفريقيا.

ومنذ عام ٢٠٢١، مكّن مرفق السلام الأوروبي الاتحاد الأوروبي من توجيه المساعدات مباشرة إلى الجماعات الاقتصادية الإقليمية، من قبيل الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، ومنها إلى عمليات دعم السلام والأمن الإقليمية. وقد أتاح ذلك تعزيز المرونة وتسريع زمن الاستجابة وتحقيق نتائج أفضل للقارة، ومن ثم تجنب ارتفاع تكاليف المعاملات والتأخيرات التي لا داعي لها.

ويكتسي تحقيق السلام والاستقرار في أفريقيا أهمية قصوى، فضلا عما يحظى به من اهتمام عالمي. وهذا يبرر الشراكة بين الاتحاد الأوروبي والاتحاد الأفريقي، التي يجب أن تقوم على أساس المصلحة المشتركة في معالجة الأسباب الجذرية للنزاعات، بما في ذلك من خلال تعزيز التنمية المستدامة.

ونرى أن هذا النهج يجب أن يركز على مبدأ الاتحاد الأفريقي الذي ينص على أن المشاكل الأفريقية تتطلب حولا أفريقية أولا. ولا يعني التسليم بتلك الحقيقة البديهية، في اعتقادنا، استبعاد المجتمع الدولي من المشاركة في معالجة المشاكل الأفريقية. بل على العكس تماما، فهو يدعو إلى توثيق التعاون. ونرى أن تلك الروح كانت وراء الإشارة إلى هذه المسألة في مؤتمر القمة السادس للاتحاد الأوروبي والاتحاد الأفريقي، الذي عُقد يومي ١٧ و ١٨ شباط/فبراير ٢٠٢٢.

وفي ذلك السياق، نرحب بدعم الاتحاد الأوروبي لتنفيذ خطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣ ومنظومة السلم والأمن الأفريقية وهيكل الحوكمة في أفريقيا ومبادرة إسكات البنادق - وهي برنامج مددت فترته الآن إلى عام ٢٠٣٠. وتشمل أوجه التعاون بين الاتحاد الأوروبي والاتحاد الأفريقي في مجال التصدي للمشاكل الأمنية التهديدات التي يشكلها الإرهاب والتطرف العنيف والتداول غير المشروع للأسلحة

الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية. وتكتسي مسألة تقاسم المسؤولية العالمية في إدارة الأزمات أهمية خاصة وتبرز الحاجة إلى مبدأ التبعية واستخدام المزايا النسبية لزيادة الكفاءة.

في القارة الأفريقية، يشمل مجال التعاون الرئيسي بين الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي الاستجابة للتهديدات المستمرة التي تشكلها الجماعات المتطرفة، مثل بوكو حرام والقوى الديمقراطية المتحالفة وحركة الشباب، التي يزعم معظمها وجود علاقات مع داعش. ويؤدي الخطر الأمني الناجم عن ذلك إلى تآكل خطير لأسس القيم المشتركة للحرية والكرامة والديمقراطية في القارة الأفريقية بالاستفادة من السكان الذين يقعون تحت رحمة العوامل الاجتماعية والاقتصادية.

ومن المجالات الأخرى ذات الأولوية التي يوجد فيها تعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية، ولا سيما الاتحاد الأوروبي والاتحاد الأفريقي، مكافحة القرصنة البحرية في خليج غينيا. ويشكل ذلك تهديدا أمنيا واقتصاديا واضحا لبلدان المنطقة، مثل غابون، التي تتعرض للهجمات على السفن والأنشطة البحرية غير المشروعة والاختطاف وغيرها من أعمال التخريب. ويؤكد أحدث تقرير للأمين العام عن هذه المسألة (S/2022/818) الجهود المشتركة المبذولة بالتعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي، والتي تشمل على وجه الخصوص وجودا قويا على أرض الواقع مع نتائج ملحوظة ومشجعة بالطبع.

وقد حذت ضخامة تلك التهديدات والتحديات بالاتحاد الأفريقي إلى اعتماد استراتيجيته للسلام والتنمية على النحو المبين في خطة عام ٢٠٦٣، المدعومة بمنظومة بالهيكل الأفريقي للسلام والأمن وهيكل الحوكمة في أفريقيا ومبادرة إسكات البنادق. وتجمع تلك المبادرات الطموحة بين جهود التمويل القوي واللوجستيات والتأزر التي تعطي الأولوية للتعاون الثلاثي بين الاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة، بالنظر إلى تقارب مصالحهم المشتركة.

ولذلك، فإننا نتفق على أن هناك حاجة للدعوة إلى تعزيز التعاون الثنائي بين الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي، وكذلك بين الاتحاد

للمبادئ الواردة في الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة. وأشكر الممثل السامي للاتحاد الأوروبي المعني بالشؤون الخارجية والسياسة الأمنية على إحاطته الإعلامية المفيدة بشأن التزام الاتحاد الأوروبي على الصعيد الدولي.

وتحافظ الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي على دينامية عمل بناءة ما زالت تنمو استجابة للتحديات المتعددة الأوجه للسلام والأمن الدوليين. وهي شراكة نموذجية تتماشى مع المساهمة الكبيرة للاتحاد الأوروبي في صناديق الأمم المتحدة وبرامجها المكرسة لمنع نشوب النزاعات، ومكافحة الإرهاب والتطرف العنيف، وحفظ السلام، وبناء السلام، وتعزيز وحماية حقوق الإنسان، والمعونة الإنسانية، فضلا عن عمله في مجالات متنوعة مثل السلام والأمن، ومكافحة تغير المناخ وحماية التنوع البيولوجي ومكافحة التلوث.

ويكتسي التزام الاتحاد الأوروبي أهمية خاصة من حيث تعزيز تعددية الأطراف من خلال إعادة تأكيد وتوطيد الدور المركزي للأمم المتحدة. وفيما يتعلق بمنع نشوب النزاع وبناء السلام، فإن التزام الاتحاد الأوروبي يتمثل في آليته الرئيسية في مرفق السلام الأوروبي، الذي يهدف إلى الإسهام في السلام الدولي من خلال تمويل عمليات منع نشوب النزاعات وبناء السلام، ولا سيما في القرن الأفريقي ومنطقة الساحل ووسط أفريقيا والجنوب الأفريقي، وغرب البلقان وأوكرانيا. والأزمات العديدة التي تفاقمت بفعل التحديات المترابطة، مثل تغير المناخ والأوبئة والإرهاب ونهب الموارد الطبيعية وإساءة استخدام تكنولوجيا المعلومات، تتطلب عملا تعاونيا بين الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي من خلال استخدام الأدوات المناسبة.

وقد تم دعم هذه الشراكة من خلال اتفاق إطاري بشأن عمليات السلام وإدارة الأزمات منذ أيلول/سبتمبر ٢٠٢٠. ويعزز الاتفاق الإطاري العمل المشترك المطلوب ومواءمة أولويات الاتحاد الأوروبي مع أولويات الأمم المتحدة. ومما لا شك فيه أن الطابع الإقليمي المتزايد للآزمات أدى إلى استنتاجات تقرير الإبراهيمي (S/2000/809) عن عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، الذي دعا إلى تعاون أكبر بين

وباسم الولايات المتحدة، أود أن أعرب عن تقديري العميق لإسهامات الاتحاد الأوروبي القيمة في السلم والأمن الدوليين في جميع أنحاء العالم من خلال تعاونه مع الأمم المتحدة. وكذلك فإن الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي بنيا شراكة قوية تستند إلى قيم مشتركة ورؤية مشتركة. إننا ثابتون في التزامنا بمبادئ ميثاق الأمم المتحدة: مبادئ السلامة الإقليمية، والاستقلال السياسي للدول الأعضاء، وحقوق الدفاع الفردي والجماعي عن النفس. وقد وضعت تلك المبادئ على المحك بغزو روسيا غير المبرر والشامل لأوكرانيا، وهو أكبر تهديد للأمن الأوروبي منذ عقود. ولكن روسيا، كما أوضح الرئيس بايدن خلال زيارته إلى كييف هذا الأسبوع، استخفت بشكل كبير بقوة أوكرانيا. وقد اعتقد الرئيس بوتين أنه قادر على تقسيم المجتمع الدولي، لكنه كان مخطئاً، وسيواصل المجتمع الدولي الوقوف مع أوكرانيا طالما تطلب الأمر ذلك.

إن حلم أوروبا كاملة وحرّة وتعيش في سلام يجب ألا يكون مجرد طموح. يجب ألا يكون كلمات فارغة. يجب أن يتحقق لنا جميعاً أن نتمتع بعالم أكثر أمناً وعدلاً وازدهاراً. لقد عززت الدول الأوروبية قدرتها على الدفاع عن نفسها، ورحبت بملايين اللاجئين الباحثين عن الأمان والسلام، منذ أن شنت روسيا حربها العدوانية. وتعمل الولايات المتحدة وحلفاؤها الأوروبيون وشركاؤنا في الاتحاد الأوروبي جنباً إلى جنب مع وكالات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى والمنظمات غير الحكومية للتخفيف من الأثر الإنساني لهذه الحرب، لا في أوكرانيا فحسب، بل في جميع أنحاء العالم.

وكما نعلم جميعاً، أدت هذه الحرب إلى تفاقم أزمة الأمن الغذائي العالمية، والناس على بعد آلاف الأميال من أوكرانيا - وخاصة في بلدان الشرق الأوسط وأفريقيا التي تعتمد على الحبوب الأوكرانية - في حاجة ماسة. ولذلك نظمت الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي والاتحاد الأفريقي وإسبانيا، في أيلول/سبتمبر الماضي، مؤتمر القمة العالمي للأمن الغذائي هنا في الأمم المتحدة. ومنذ ذلك الحين، وافقت أكثر من ١٠٠ دولة عضو على العمل على وجه الاستعجال وعلى نطاق

الأوروبي والاتحاد الأفريقي، وبشكل أعم، إلى التفاعل الثلاثي بين الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي والاتحاد الأفريقي، بغية زيادة التنسيق فيما بينها بشأن الشواغل الشاملة المتعلقة بالسلم والأمن. وعلاوة على ذلك، ندعو إلى تعزيز الحوار بين مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي ولجنة الشؤون السياسية والأمن في الاتحاد الأوروبي.

ويجب تعزيز الشراكة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي لكي تكون أكثر فعالية. يجب أن تقوم على التنسيق والتواصل الأمثل. فالإرهاب والجريمة عبر الوطنية والأزمات الإنسانية والكوارث الطبيعية كلها تحديات معقدة ومتشابكة تتطلب مشاركة العديد من أصحاب المصلحة وبالتالي التبادل المنتظم والسريع للمعلومات. ومن شأن إنشاء آليات متماسكة لإدارة الأزمات وحلها مع تحديد المهام والمسؤوليات الضرورية بوضوح فيما بين مختلف الجهات الفاعلة أن يسمح بوضع سياسات متفق عليها بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، بغية التعامل بفعالية مع حالات الأزمات.

وأود أن أشدد على ضرورة تعزيز مشاركة الشباب والنساء في آليات منع نشوب النزاعات وبناء السلم. ومشاركتهم أمر حاسم لاستدامة عمليات السلم وفعاليتها.

وأود أن أختتم بياني بالتأكيد مجدداً على ضرورة تعزيز الشراكة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي، بما في ذلك من خلال الشراكات الإقليمية. وهذه الشراكات أدوات تكملية في عمل الأمم المتحدة في مهمتها الأساسية المتمثلة في صون السلم والأمن في العالم. وتتمتع تلك الشراكة النموذجية، قبل كل شيء، بميزة المرونة الكافية لنشرها في العديد من ميادين العمليات المتنوعة، في تآزر، من أجل تحسين استجابات المجتمع الدولي لمختلف الأزمات التي تشكل عقبات أمام تحقيق تطلعات شعوب العالم إلى الأمن والاستقرار.

السيدة توماس - غرينفيلد (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالإنكليزية): نشكر مالطة على تنظيم هذه الجلسة الحسنة التوقيت بشأن التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي. ونشكر أيضاً الممثل السامي بورييل فونتيليس على إحاطته الإعلامية المفيدة اليوم.

وأخيراً، نرحب بدعم الاتحاد الأوروبي المالي القيم لفريق التحقيق التابع للأمم المتحدة لتعزيز المساءلة عن الجرائم المرتكبة من قبل داعش/تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام. ففريق التحقيق حيوي للجهود المبذولة لجمع وتحليل وتخزين الأدلة للمقاضاة على الفظائع التي ارتكبتها داعش. والاتحاد الأوروبي شريك حاسم للأمم المتحدة ومجلس الأمن، عبر كل تحد عالمي، والعالم أكثر سلماً وازدهاراً وأماناً بسبب تلك الشراكة - شراكة يجب أن نواصل تعزيزها في الأشهر والسنوات المقبلة.

السيد بيريس لوس (إكوادور) (تكلم بالإسبانية): أشكر السيد إيان بورغ، وزير الخارجية والشؤون الأوروبية والتجارة في مالطة، على عقد جلسة اليوم. وأشار الآخرون في الترحيب بالمثل السامي للاتحاد المعني بالشؤون الخارجية والسياسة الأمنية، السيد جوزيب بوريل فونتيليس، وأشكره على إحاطته الزاخرة بالمعلومات.

إن التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية يتجاوز الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة بشأن الترتيبات الإقليمية، ولا غنى عنه لدعم ركائز منظمتنا الأساسية الثلاث: صون السلم والأمن الدوليين، وتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، وتنفيذ خطة التنمية المستدامة.

إن الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة شريكان طبيعيين، توحدهما القيم والمبادئ والأهداف المشتركة الواردة في ميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان وكذلك في معاهدة لشبونة وميثاق الحقوق الأساسية للاتحاد الأوروبي، من بين صكوك رئيسية أخرى.

ويشيد بلدي بالإسهام الذي قدمه الاتحاد الأوروبي في تعددية الأطراف والتعاون الدولي بجعلهما محورا رئيسيا لسياسته الخارجية ويسلط الضوء على التزام أعضائه بالدفاع عن نظام دولي قائم على سيادة القانون والقانون الدولي. ونلاحظ الإسهامات الهامة التي يقدمها الاتحاد الأوروبي لبعثات حفظ السلام، ولا سيما من خلال العدد الكبير من الضباط الذين يساعدون على تعزيز السلم والأمن في الأماكن التي تشتد فيها الحاجة إليهما. وتشترك إكوادور والاتحاد الأوروبي في العديد من أولويات جدول أعمال السلام والأمن، بما في ذلك جداول أعمال

واسع للاستجابة لأزمة الأمن الغذائي العالمية وتجنب الجوع الشديد. ويجب دعم ذلك الالتزام بالعمل - بالمساعدات الإنسانية. والولايات المتحدة وأعضاء الاتحاد الأوروبي من بين أكبر الجهات المانحة للمنظمات الإنسانية ومنظمات الأمن الغذائي، بما في ذلك برنامج الأغذية العالمي ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة.

وقد سمعنا من الممثل السامي بوريل أن التعاون بين الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة لا يقتصر على مسألة واحدة أو منطقة واحدة من العالم. فتلك الشراكة طموحة وبعيدة الأثر. ففي هايتي، انضم الاتحاد الأوروبي إلى صندوق الأمم المتحدة المشترك للتبرعات للمساعدة في تحسين الأمن. وفي البوسنة والهرسك، كان التزام الاتحاد الأوروبي المستمر بالعملية العسكرية للاتحاد الأوروبي في البوسنة والهرسك حيويًا لصون السلم والأمن. ويظل الحوار الذي ييسره الاتحاد الأوروبي أفضل طريق للتطبيع بين صربيا وكوسوفو. وفي أفغانستان، انتقدت الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي مراسيم طالبان الخطيرة والمتهورة التي تسعى إلى محو النساء الأفغانيات من المجتمع وتهدد ملايين الأرواح البريئة. وفي أفريقيا، كان الاتحاد الأوروبي مساهما رئيسيا في الأمن من خلال تعاونه مع الأمم المتحدة.

ففي تشرين الثاني/نوفمبر الماضي، بدأ المشروع الثلاثي بين الاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة بشأن تعزيز إطار الاتحاد الأفريقي للامتثال والمساءلة لعمليات دعم السلام. وهو سيعزز قدرة الاتحاد الأفريقي على ضمان تخطيط عمليات دعم السلام وتنفيذها وفقا للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني. كما إنه سيستفيد من منظومة السلم والأمن الأفريقية التابعة للاتحاد الأفريقي. وكذلك نرحب بالتزام الاتحاد الأوروبي، الذي قطعه مع الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة، بتعزيز الاستقرار في الصومال ومالي وجمهورية أفريقيا الوسطى، الأمر الذي سيعزز قدرة تلك البلدان على الدفاع عن نفسها من دون الاعتماد على الجهات الفاعلة الأجنبية الخبيثة. وفي منطقة المحيطين الهندي والهادئ، يساعد الاتحاد الأوروبي على تحسين الأمن البحري وضمان إدارة المجالات المشتركة بشكل قانوني فيما يتعلق باتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار.

وتوسيع نطاق دور الاتحاد الأوروبي لتكثيف جهود الأمم المتحدة نحو عالم خال من الأسلحة النووية.

علاوة على ذلك نثق بأنه سيستمر تعزيز التعاون بين الاتحاد الأوروبي وأمريكا اللاتينية. لقد كانت مشاركة الممثل السامي بويرل في تشرين الأول/أكتوبر الماضي في الاجتماع الثالث لوزراء خارجية جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي والاتحاد الأوروبي بمثابة بداية مرحلة جديدة من العمل المشترك بشأن تمكين النساء والفتيات والسياسات الجنسانية ومكافحة التمييز فضلا عن التعاون في مكافحة الجريمة العابرة للحدود الوطنية، بما في ذلك غسل الأموال والاتجار غير المشروع بالمخدرات.

في المجال الإنساني، نشيد بالدور الذي يؤديه الاتحاد الأوروبي في استجابته الفورية لدعم ضحايا المأساة في تركيا وسوريا من خلال برامج المساعدة الإنسانية وتعبئة أفرقة البحث والإنقاذ التابعة له. وينطبق الأمر نفسه على الحالة في هايتي، ونشجع الاتحاد الأوروبي على تعزيز دعمه للجهود الانتقالية لذلك البلد باعتبارها أمرا حاسما لكفالة منطقة أكثر أمنا وعالم أكثر أمنا. كما لا يفوتنا أن نشيد بالدور الهام الذي يؤديه الاتحاد الأوروبي في عملية السلام في كولومبيا.

وقد لاحظنا أن لدى الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي قدرات متكاملة تسهم في تعزيز تعددية الأطراف عندما يتم التنسيق فيما بينها على نحو سليم. وبالتالي تؤكد إكوادور مجددا إشارات دور الاتحاد الأوروبي بوصفه شريكا استراتيجيا للأمم المتحدة، ونأمل أن يستمر تعزيز التعاون بين المنظميتين.

السيد بارغا سينترا (البرازيل) (تكلم بالإنكليزية): بداية، أود أن أشكركم سيدي الرئيس على عقد جلسة اليوم. وأود أن أهنئ مالطة على رئاستها الممتازة لمجلس الأمن هذا الشهر. كما أشكر الممثل السامي للاتحاد الأوروبي المعني بالشؤون الخارجية والسياسة الأمنية على إحاطته.

إن تعقيد الأزمات التي نواجهها اليوم يفرض ضغوطا هائلة على هياكل الحوكمة العالمية. لقد حان الوقت لإصلاح الأمم المتحدة على

الخطوة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن والأطفال والنزاع المسلح وحماية المدنيين ومكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية ومواجهة التهديدات الناشئة، بما في ذلك التهديدات المتعلقة بالفضاء السيبراني، ومكافحة تغير المناخ وفقدان التنوع البيولوجي وحماية المحيطات، من بين أمور أخرى.

وإكوادور، شأنها شأن الاتحاد الأوروبي، ملتزمة بدعم مبادئ ومقاصد الميثاق والقانون الدولي. وقد أدانت إكوادور، في ذلك الصدد، العدوان العسكري على أوكرانيا وأعادت تأكيد رفضها لأي محاولة لضم الأراضي بالقوة. وأشيد في ذلك الصدد بالدور الميسر الذي اضطلع به وفد الاتحاد الأوروبي في نيويورك في عملية المشاورات والمفاوضات بشأن القرارات التي اتخذت في الدورة الاستثنائية الطارئة الحادية عشرة للجمعية العامة. وفي صباح هذا اليوم، يجري النظر في اعتماد مشروع قرار بشأن مبادئ ميثاق الأمم المتحدة من أجل إحلال سلام شامل وعادل ودائم في أوكرانيا (A/ES-11/L.7)، بتقديم ودعم من إكوادور.

وندعو الاتحاد الأوروبي إلى تكثيف جهوده لتحقيق الحوار اللازم للتغلب على أعقد التحديات التي يشكلها النزاع.

وبالمثل، نشيد بجهود الاتحاد الأوروبي في التصدي وإدارة النزاعات الأخرى في أوروبا. ونشدد على التزام الاتحاد تجاه منطقة غرب البلقان. علاوة على ذلك، نقدر إسهامه في استدامة السلام والاستقرار في البوسنة والهرسك في إطار العملية العسكرية التابعة للاتحاد الأوروبي هناك.

وكما قيل اليوم، فإن التعاون بين الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة يتجاوز حدود أوروبا. ونقدر دعمه لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي وجهوده في منطقة الساحل.

كما نشيد بدوره في البحث عن حل تفاوضي لقضية فلسطين وب دوره البناء كذلك في خطة العمل الشاملة المشتركة بشأن برنامج إيران النووي. وفيما يتعلق بالمسائل النووية، تتطلع إكوادور إلى تعزيز

الأوروبية منذ عام في تحد للميثاق وللقانون الدولي ولمبدأ المساواة في السيادة بين الدول.

إن الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء على أهبة الاستعداد للاستجابة للالتزامات لأجل كفالة السلم والاستقرار الدوليين، حيث تتشر الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي مجتمعة أكثر من ٥ ٠٠٠ فردا في عمليات حفظ السلام، وتمول مساهماتها ما يقرب من ربع مجموع ميزانية حفظ السلام. ولأعرض بعض الأمثلة على ذلك. ففي أفريقيا، أرحب بإطلاق بعثة شراكة عسكرية جديدة في النيجر. كما أثبت الاتحاد الأوروبي أنه شريك يعول عليه للصومال والاتحاد الأفريقي. في سوريا وتركيا يقدم الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيهب - التعاون مع الأمم المتحدة - مساعدات طارئة للسكان المتضررين من الزلازل. تلك هي الجهود بالإضافة إلى ٢٧ مليار يورو من المساعدات الإنسانية التي قدمها الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه منذ عام ٢٠١١ إلى أكثر فئات السوريين في سوريا والمنطقة ضعفا.

إن الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه على أهبة الاستعداد للدفاع عن تلك القيم التي هي في صميم الأمم المتحدة. لذلك فإننا ملتزمون بالدفاع عن حقوق الإنسان، ولا سيما حقوق المرأة. وهذا هو الحال أيضا في أفغانستان، حيث واصل الاتحاد الأوروبي بوصفه أحد المانحين الرئيسيين تقديم مساعدته للسكان الأفغان بينما يواصل مطالبة طالبان بالتراجع عن القرارات القمعية التي اتخذتها ضد النساء والفتيات. كما يواصل الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء العمل على تعزيز التنفيذ الكامل لقرارات مجلس الأمن بشأن المرأة والسلام والأمن والشباب والسلم والأمن.

ويظل الاتحاد الأوروبي شريكا رئيسيا للأمم المتحدة في مواجهة تحديات تعددية الأطراف في المستقبل. إنه يفعل ذلك بالمساعدة في إصلاح الأمم المتحدة. ويجب الآن توسيع مجلس الأمن ليصبح أكثر تمثيلا. ويجب عليه الترحيب بالأعضاء الجدد في كلتا الفئتين الدائمة وغير الدائمة. ويجب أيضا أن يواصل قدرته على الاضطلاع بدوره كاملا، وهو المعنى الكامن وراء مبادرة تنظيم استخدام حق النقض في حالة ارتكاب الفظائع الجماعية التي أيدھا بالفعل ١٠٦ بلدان.

نح من شأنه أن يوفر استجابات أكثر شرعية وفعالية للتحديات المتعددة للسلم والأمن ومطالب العالم النامي. وتعتقد البرازيل أن التعاون مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، بموجب أحكام الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة، من بين السبل التي يمكن بها تعزيز تعددية الأطراف.

ونشيد بالدور الهام الذي يؤديه الاتحاد الأوروبي في المسائل الأمنية، بما في ذلك إسهاماته في عملية السلام في البوسنة والهرسك ومشاركته في جهود السلام في مناطق أخرى، فضلا عن دعمه لاستدامة السلطة الفلسطينية.

تدعو البرازيل الاتحاد الأوروبي إلى مضاعفة جهوده في البحث عن حل تفاوضي للنزاع في أوكرانيا. ونعتقد أن بوسع الاتحاد الأوروبي أن يسهم في معالجة الأسباب الجذرية لهذا النزاع كما فعل في الماضي، فضلا عن الحيلولة دون تطبيع العنف.

ونعتقد أيضا أن هناك حاجة إلى التفكير في العواقب غير المتوقعة للجزاء الانفرادية، إذ تبين التجربة أن للجزاءات في معظم الحالات تأثيرا محدودا على الجهات الفاعلة التي تتوي التأثير على سلوكها بينما تلحق الضرر دائما بالسكان المدنيين بما في ذلك في بلدان ثالثة.

ويظل التعاون الوثيق والشفاف بين الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي مفيدا جدا للنظام المتعدد الأطراف ويمكن مواصلة تعزيزه من خلال الحوار مع الدول الأخرى الأعضاء في الأمم المتحدة.

السيدة جارو - دارنو (فرنسا) (تكلمت بالفرنسية): أشكر الممثل السامي للاتحاد الأوروبي المعني بالشؤون الخارجية والسياسة الأمنية، السيد جوزيب بوريل، على إحاطته.

أود أن أشدد على جانبين. يعمل الاتحاد الأوروبي مع الأمم المتحدة لأجل إعطاء الأولوية لسيادة القانون على استعمال القوة. كما أن الاتحاد الأوروبي في طليعة المدافعين عن ميثاق الأمم المتحدة. ينطبق هذا على الحرب العدوانية التي شنتها روسيا على الأراضي

كما أنه يفعل ذلك بكفالة تمويل الأمم المتحدة. إن الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي مساهم رئيسي في الميزانية العادية حيث تمول ربعها تقريبا. ونسهم أيضا في أولويات الأمين العام المتعلقة بالتصدي للتحديات الرئيسية اليوم وغدا. في خطته المشتركة قدم لنا الأمين العام خريطة طريق لبناء السلام وتهيئة الظروف المواتية للتنمية المستدامة والشاملة فضلا عن مكافحة آثار تغير المناخ. كما يسهم الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء في جهود المجتمع الدولي في هذا المجال، وخاصة من خلال المبادرات الرامية إلى زيادة قدرة الدول على الصمود في وجه تغير المناخ. ويسهم علاوة على ذلك في دعم أقل البلدان نموا. ويمكن لمجلس الأمن أن يعول على الالتزام الثابت للاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه، وفرنسا بالطبع، بالعمل مع الأمم المتحدة في إطار الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة في جميع مجالات الأزمات والمساهمة في بناء تعددية أطراف فعالة ومنصفة.

رُفعت الجلسة الساعة ١٢/٢٠.